الجمـــــــهورية الجـــــــزائرية الديـــــمقراطية الشـــعبية
وزارة العليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: القانون الخاص
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان

الحماية الجنائية للمحميات الطبيعية في التشريع الجزائري

من إ

❖ هوام هديل

تحت إشراف الدكتورة:

➢ شعبان لامية

أعضاء اللجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
دلول الطاهر	أستاذ	رئيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــسا
شعبان لامية	أستاذ محاضر – أ -	مشرفـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــا
جديدي طلال	أستاذ محاضر – أ -	منـــــــــــاقشـــــــــــــــــــــــــــا

السنة الجامعية : 2023/ 2024





الجمـــــــهورية الجـــــــزائرية الديـــــمقراطية الشـــعبية

وزارة العليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشيخ العربي التبسي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: القانون الخاص

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان

الحماية الجنائية للمحميات الطبيعية في التشريع الجزائري

من إعداد الطالبة:

❖ هوام هديل

تحت إشراف الدكتورة:

➢ شعبان لامية

أعضاء اللجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
دلول الطاهر	أستاذ	رئيـــــــــــــــــــــــــــــــــسا
شعبان لامية	أستاذ محاضر – أ -	مشرفـــــــــــــــــــــــــــــــــا
جديدي طلال	أستاذ محاضر – أ -	منـــــــــــاقشـــــــــــــــــــا

السنة الجامعية : 2023/ 2024

<u>الكلية لا تتحمل أي مسؤولية على مايرد في هذه المذكرة من أراء</u>


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان:

قال عز وجل في القرآن الكريم «....وَ لَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرُ»

"البقرة الآية 237"

نتوجه أولا بالشكر والثناء الى الله عز وجل الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل .

وعملا بقوله عز وجل نتقدم بخالص الشكر وفائق التقدير الى الأستاذة المؤطرة التي أشرفت على تدقيق وتصحيح المذكرة من الأخطاء ولم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها الدكتورة **شعبان لامية** فجزاها الله كل خير .

كما لا يفوتنا ان نتقدم بالشكر الى كل اساتذتنا

الاهداء:

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب ها انا اليوم اقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر ، فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني علي إتمام هذا العمل وتحقيق حلمي أهدي هذا النجاح

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم آياته:

بسم الله الرحمن الرحيم:

وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ)) كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً* وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيراً* رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِن تَكُونُواْ صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأوَّابِينَ غَفُوراً)) صدق الله العظيم [الأسراء23-25]، ومن خلال النص القرآني يتبين أن أحق من ينبغي أن يشكرهم الباحث في إهداء البحث هم الوالدان.

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته راجية من الله تعالي أن ينفعني بما علمني.

الفهـــــــرس

بسملة	/
شكر وعرفان	/
الاهداء	/
قائمة المختصرات	/
فهرس المحتويات	/
مقدمة	1
الفصل الأول: الحماية الموضوعية للمحميات الطبيعية	7
المبحث الأول: ماهية المحميات الطبيعية	7
المطلب الأول: مفهوم المحميات الطبيعية	7

المطلب الثاني: جرائم تلويث المحميات الطبيعية و جريمة إنعدام و الترخيص فيها	22
المبحث الثاني: نطاق الحماية الموضوعية للمحميات الطبيعية	25
المطلب الأول: المسؤولية الجزائية الواقعة على المحميات الطبيعية	25
المطلب الثاني: اليات حماية المحميات الطبيعية	34
الفصل الثاني: الحماية الإجرائية المحميات الطبيعية	39
المبحث الأول: الحماية الإدارية للمحميات الطبيعية	40
المطلب الأول: الهياكل و الأجهزة المكلفة بتسيير للمحميات الطبيعية	46
المطلب الثاني: وضع قواعد تسيير و حماية المحميات الطبيعية	46
المبحث الثاني: مراحل الدعوى العمومية في جرائم البيئة	54
المطلب الأول: معاينة و إثبات جرائم البيئة	54
المطلب الثاني: تحريك الدعوى العمومية و بدائلها في جرائم	62
خاتمـــــــــة	61
قائمة المصادر و المراجع	75

مقدمـــــــــــــــــــــــــــــــــــة

إن المحميات الطبيعية جزء لا يتجزأ من البيئة بل إنها تعد من أشد الأماكن التي تتأثر بالتلوث حيث أن بها من الكائنات الحية وغير الحية ما لا يتكرر في مكان آخر من العالم لذلك سارعت الدول الى فرض الحماية على هذه الأماكن للمحافظة عليها من التدهور، حيث أن انقراض نوع معين أو تلف نوع معين قد لا يعوض مرة أخرى.

وهو ما أكد عليه المبدأ الثاني من إعلان ستوكهولم للبيئة البرية والذي جاء فيه: "يتعين الحفاظ لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة على الموارد الطبيعية للأرض بما في ذلك الهواء والمياه والتربة والحيوانات والنباتات وبالخصوص العينات النموذجية من النظم الايكولوجية الطبيعية وذلك بواسطة التخطيط أو الإدارة بعناية على النحو المناسب".

كما أن حماية المحميات الطبيعية تستهدف صون الموارد الحية على صحة العمليات البيئية في النظام البيئي والمحافظة على التنوع الوراثي في مجموعات الكائنات الحية التي تتفاعل في إطار النظام البيئي والمحافظة على قدرتها على أداء أدوارها واجراء البحوث والدراسات العملية والقيام بالأرصاد البيئية فضلا عن السياحة ومحاولة تحقيق أرباح من الزيارات التي تتم لتلك المحميات وخاصة وأنها تتصل بتمتع الجمهور وبالموارد الطبيعية في المنطقة بعناصرها وتراثها الحضاري.

وقد تزايدت الحاجة الى وضع تشريعات وقوانين لحماية البيئة بصفة عامة والمحميات الطبيعية بصفة خاصة لأنه مع التقدم التكنولوجي والصناعي فقد بدأ الإنسان يدخل للبيئة عناصر جديدة غريبة عنها وهذه العناصر مع مرور الوقت بدأت تؤثر على البيئة سلبا، اضافة الى الاعتداء على العناصر المختلفة للبيئة، وينتج عن هذه الاعتداءات اختلال في التوازن البيئي والأوضاع البيئية وتضرر الانظمة الايكولوجية وهذا ما يسمى بالجرائم البيئية.

فتعتبر الجريمة البيئية سلوكا ضارا يخل بتوازن البيئة ويهدد أمن واستقرار الكائنات البشرية ومستقبلهم على الكرة الأرضية، وقد اتسمت الجريمة البيئية خلاقا عن الجرائم الأخرى، لذاك سعت الدول الى تكريس هذه الحماية من خلال من عدة تشريعات وقوانين تهتم وتختص بالبيئة وعناصرها المختلفة رغم ان هذه الحماية لم تأتي الا في مرحلة متأخرة وهو ما أدى الى تفاقم وتزايد الدمار البيئي.

حيث بدأت كل الدول بما فيها الجزائر تصدر تشريعات خاصة بمكافحة الجرائم البيئية وحماية البيئة وعناصرها المختلفة من كافة أفعال المساس بها.

كما تحظى البيئة **بأهمية** كبيرة للحفاظ على صحة الكائنات الحية و الاستدامة البيئية ، و من أجل حماية و الحفاظ على البيئة تأسست المحميات الطبيعية ، المحميات الطبيعية هي مناطق محمية تخصص للحفاظ على التنوع البيولوجي و الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية و المواقع

الطبيعية الهامة ، تعمل المحميات الطبيعية على حماية الحياة البرية ، و المساهمة في حفظ التنوع البيولوجي ، و حماية المناظر الطبيعية الفريدة و النادرة .

وتتجلى **اهداف** الدراسة في ان :

_ الحماية الجزائية للمحميات الطبيعية قدمت حلولا من أجل التخفيف من حدة الأضرار التي تلحق بالبيئة بسبب التدهور والاعتداءات المرتكبة في حقها حيث أن هذه الاعتداءات التي تعد جرائم بيئية أصبحت عائقا أمام تنفيذ المخططات التنموية على المستويين المحلي والوطني .
_ ضبط مفهوم الجرائم البيئية والمواجهة التشريعية لحماية المحميات الطبيعية .

_ تبيان الحماية الجزائية التي وصفها المشرع الجزائري لحماية المحميات الطبيعية ومدى نجاعتها في الحد من الاعتداءات التي يرتكبها الأشخاص سواء أشخاص طبيعية أو معنوية والتي تكون مضرة بمصلحة المجتمع ككل، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الأخرى الفرعية بينها.

_ تسليط الضوء على الاحكام القانونية المهتمة بحماية البيئة في التشريع الجزائري

➢ أما عن **دوافع وأسباب اختيار** هذا الموضوع تتجلى في انه من المواضيع التي حظيت بحماية جنائية خاصة من المشرع الجزائري نظرا بالاعتداءات الحاصلة على المحميات الطبيعية والتي تعتبر من المقومات الأساسية للبيئة والتي بدورها تشكل خطر وتهديد على حياة الانسان إضافة إلى ذلك فهو من الموضوعات الحديثة التي لم يتم التطرق إليها كثيرا والدراسات التي تناولت هذا الموضوع لم تكن بالشكل الموسع لذلك ارتأينا إلى دراسة التي تناولت هذا الموضوع بالتطرق إلى الجانب الموضوعي والاجرائي فيه.

ومنه نطرح **الإشكال** التالي:

ما هي صور الحماية الجزائية التي اقرها المشرع الجزائري للمحميات الطبيعية ؟

المنهج المتبع :

واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي بطرح منطقي للأفكار بداية من المعطيات الأولية والبديهية وصولا إلى النتائج المرجوة والمتحصل عليها مع الاستعانة بالمنهج الوصفي من أجل توضيح وشرح للمفاهيم القانونية التي يصعب فهمها.

الدراسات السابقة :

ومن بين الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بوخالفة فيصل تحت عنوان الجريمة البيئية وسبل مكافحتها في التشريع الجزائري تخصص علم الاجرام وعلم العقاب جامعة باتنة 2016/2017 وأيضا مذكرة لنيل شهادة الماجيستير صبرينة تونسي، الجرائم البيئية في ضوء القانون الجزائري 01 ، 2014.

ومن **الصعوبات** التي واجهتنا في اعداد هذه الدراسة:

- ❖ قلة في المادة العلمية التي تعطي اهتمام للمحميات الطبيعية وهذا نظرا لحداثة الموضوع والاهتمام المؤخر به.

و للإلمام بجميع جوانب الموضوع محل الدراسة تم الاعتماد على **خطة ثنائية ،تتضمن فصلين:**

فخصصنا الفصل الأول لدراسة **أحكام الموضوعية للمحميات الطبيعية** والذي تطرقنا فيه إلى مبحثين، بحيث عالجنا في المبحث الأول**: ماهية المحميات الطبيعية** وفي المبحث الثاني: **نطاق الحماية الموضوعية للمحميات الطبيعية** وخصصنا الفصل الثاني: **الأحكام الإجرائية للمحميات الطبيعية** والتي تطرقنا فيه إلى مبحثين بحيث عالجنا في المبحث الأول: **الحماية الإدارية للمحميات الطبيعية** والمبحث الثاني: **مراحل الدعوى العمومية للجرائم البيئية،** أما الخاتمة فتضمنت مجموعة النتائج المتوصل إليها من الدراسة مع بعض الاقتراحات

الفصل الأول: الحماية الموضوعية للمحميات الطبيعية

حتم الوضع الكارثي الذي آلت إليه البيئة في العالم وتفاقم الأزمة الإيكولوجية جراء عدة أسباب منها: التلوث التغيرات المناخية الجفاف وغيرها، وما اقتضته الضرورة للحفاظ على البيئة، إلى ظهور ما يصطلح عليه بـ "المحميات الطبيعية" والتي هي من المفاهيم الحديثة التي برزت مع تطور مناهج العلوم البيئية، ونظرا لما حضي به التنوع البيولوجي وعلاقته بالبيئة ركزت الجزائر جهودها على ضرورة إدماج الأبعاد البيئية في كل السياسات القطاعية باعتبار أن العناية بالبيئة تؤسس لتنمية مستدامة.

وحيث أنه يتم التعدي على هذه المحميات والمجالات بفعل يشكل لنا جريمة وهو ما يعرف بالجريمة البيئية والتي تعتبر كغيرها من الجرائم تشكل سلوكا إنسانيا يسأل عنه مرتكبه، ويكون هذا السلوك جريمة ومعاقب عليه في القانون الجنائي.

وفي هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على الحماية الموضوعية للمحميات الطبيعية في التشريع الجزائري، من خلال الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالمحميات الطبيعية والجرائم البيئية، والتطرق إلى المسؤولية الجزائية عن المحميات الطبيعية وآليات حمايتها.

فخصصنا في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: ماهية المحميات الطبيعية

المبحث الثاني: نطاق الحماية الموضوعية للمحميات الطبيعية

المبحث الأول: ماهية المحميات الطبيعية

إن مفهوم المحميات الطبيعية من المفاهيم الحديثة التي برزت مع تطور مناهج العلوم البيئية وكان يعرف في العصور القديمة بنظام الحمى، الذي يرتكز في جوهره على المبادئ الأخلاقية والتقاليد والموروث الشعبي للمجتمعات.

وسنحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة بمفهوم المحميات الطبيعية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى مفهوم الجرائم البيئية

المطلب الأول: مفهوم المحميات الطبيعية

سنقوم من خلال هذه الدراسة بمعالجة المحميات الطبيعية (أولا)، و بعدها نتطرق إلى نظام تصنيف المحميات الطبيعية (ثانيا)، ثم نتعرض الى تسيير المجالات المحمية (ثالثا)

الفرع الأول: تعريف المحميات الطبيعية

أولا: المفهوم اللغوي للمحميات

المحمية لغة: جاءت من مصدر حمى ويقصد بها كما ورد في معجم الرائد إما بلاد موضوعة تحت حماية دولة أو عدة دول أو أرض فيها حيوانات نادرة الوجود أو في طور الإنقراض يمنع على الإنسان صيدها أو أسرها، وتطلق أيضا وفق ما ورد في معجم اللغة العربية المعاصر يقصد بها انتفاع مضبوط وحماية منظمة للموارد الطبيعية مثل الغابات ومنطقة محظورة لحماية الحياة البرية أو المصادر الطبيعية وحماية الحيوانات من الإزعاج والمضايقات.

وكذلك المحميات جمع حمى يقال: حميته حماية ومحمية، إذا دافعت عنه، وهذا شيء حمى، على فعل أي محظور لا يرقب، وأحميت المكان، جعلته حمى وفي الحديث: "لاحمى إلا الله ورسوله"[1]

وسمع الكسائي في تثنية الحمى حموان قال والوجه حميان[2]، والحمية والحمى ما حمي من شيء يمد ويقصر تثنيته حميان على القياس وحموان على غير قياس.

تعريف المحميات الطبيعية : هي (تلك المناطق الطبيعية التي لها حدود معينة، تتمتع بالحماية القانونية للحفاظ على تنوع الكائنات الحية النادرة التي توجد بها، وهذه المحميات يقصد بها حماية الطبيعة من الاستغلال الجائر للإنسان أو من التغيرات الطبيعية التي تؤدي إلى فنائها، ومفهوم المحمية الطبيعية متواجد منذ القدم وليس حديث)[3].

ويمكن تعريفها أيضا: (هي المساحات الطبيعية التي يتم حمايتها قانونيا للحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية المرتبطة بها، وتقع المحميات الطبيعية في مناطق طبيعية مختلفة مثل الغابات، والصحاري، والشواطئ والبحار والمحيطات، وتتمثل أهداف المحميات الطبيعية في الحفاظ على التنوع البيولوجي والتاريخي وتوفير الفرص السياحية والثقافية للزوار وتشجيع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية).

وفي الجزائر تشمل المحميات الطبيعية المناطق الطبيعية الحساسة والنادرة والتي تعتبر موائل للكائنات الحية البرية وتقع على مساحات واسعة من الأراضي الجزائرية، وتشمل هذه المحميات الطبيعية الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والمناطق المحمية[4].

ثانيا : المفهوم الاصطلاحي للمحميات

أما اصطلاحا ويقصد بها التعريف الذي استقر عليه علماء المحميات الطبيعية، ولأن نشاط المحميات الطبيعية يتعلق بالكثير من العلوم مثل علم الطبيعة والأحياء والبيئة والآثار والجيولوجيا وغيرها من العلوم، فإننا لم نجد اهتماما من هذه العلوم بتعريف المحميات الطبيعية أكثر من اهتمامهم بآثارها وأهدافها، فمصطلح محمية حيوية من المفاهيم والمصطلحات البيئية الحديثة، لذلك برز دور الاتحاد الدولي لصون الطبيعة(IUCN) بإعطاء التوجيهات الاسترشادية من أجل أن تضعها الدول المختلفة في تشريعاتها المتعلقة بالمحميات الطبيعية للحفاظ على البيئة الطبيعية، حيث طرح ضمن برنامج الإنسان والمحيط الحيوي الذي انبثق عن مؤتمر التنوع الحيوي الذي عقد في باريس شهر سبتمبر عام 1963م بدعوى من منظمة اليونسكو، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972م.

1

2

3

4 يتم إدارة المحميات الطبيعية في الجزائر من قبل وزارة البيئة والطاقات المتجددة وتتمثل مهامها في وضع السياسات والخطط الوطنية لإدارة وحماية المحميات الطبيعية والإشراف على تنفيذها، وفي الجزائر يبلغ عدد المحميات الطبيعية 19 محمية تتربع على مساحة تقدر بثلاثة وخمسون مليون هكتار، ونظم 11 حظيرة وطنية و 4 محميات و 5 مراكز لحماية الثروة القنصية و 4 محميات للصيد.

وتعرف المحمية الحيوية بأنها وحدة ايكولوجية سواء كانت وحدة يابسة أو مائية وتتصف بمجموعة من الخصائص منها أن تمثل نموذجا من الأقاليم الجغرافية الحيوية، وأن تمثل نظاما ايكولوجيا منتخبا بعناية أي وحدة ايكولوجية منتخبة، وهو الاسم الرسمي للمحمية منذ عام 1982م[1].

وهذه الوحدة الايكولوجية المنتخبة تميز المحمية كما كان شائعا من قبل عند اختيار المحميات مثل الغابات المحجوزة أو الحدائق التي كانت تختار لسبب موقعها المميز، أو قيمتها الجمالية دون مراعاة للمواقع المنتخبة للأقاليم الجغرافية الحيوية[2].

وقد عرفها الاتحاد العالمي لصون الطبيعة بأنها منطقة من الأرض أو البحر أسس الحماية وإدامة التنوع الحيوي وذات موارد طبيعية مرتبطة بموروث ثقافي وتدار حيث نظام فعال[3].

وتعرف المحمية الحيوية بأنها وحدة بيئية تعمل على صيانة وحماية الكائن الحي وفق إطار متناسق يربط بين التنوع البيئي والسلالي، فهي منطقة جغرافية تحافظ على نظامها البيئي بعيدا عن أي تغيير في مكونات نظامها الايكولوجي، ولها فوائد كبيرة فهي وسيلة متطورة من وسائل صيانة الوسط الحيوي.

المحميات الطبيعية هي مناطق مخصصة أساسا لحماية التراث الطبيعي بكل أشكاله ولا يسمح فيها بشراء الأرض أو البناء عليها، كما يمنع فيها الصيد أو اقتلاع الأشجار أو قطف الزهور أو جمع النباتات أو دخول الأغنام أو الماشية للرعي[4].

ثالثا : المفهوم القانوني للمحميات

أما في القانون فقد حدد الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة مفهوم المحميات على أنها الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية التي بدورها تعطى فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي والتربوي والترفيهي أو التي توجد فيها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة.

ولقد ورد في دراسة عن اليونسكو عام 1984م أم المحميات هي مساحة كبيرة من الأرض تفرض عليها الحماية بموجب قوانين خاصة، وتخصص هذه القوانين والمساحات الحماية التنوع الحيوي من مجتمعات نباتية وحيوانية وجميع أشكال الأراضي وتضاريسها، كالجبال والتكوينات الصخرية والكهوف والشلالات والأنهار والينابيع والمياه المعدنية والسواحل البحرية[5].

تعريف المحميات الطبيعية في التشريع الجزائري

أما المشرع الجزائري فلم يختلف في تعريفه للمجالات المحمية عن تعريف الاتحاد العالمي لصون الطبيعة، إذ عرفها على أنها إقليم أو جزء من بلدية أو بلديات وكذا المناطق التابعة للأملاك العمومية التي تخضع لأنظمة خاصة لحماية الحيوان والنبات والأنظمة البيئية البرية والبحرية والساحلية.

وقد وضع المشرع الجزائري مفهوما للمجالات المحمية من خلال قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال المادة 4 الواردة في أحكامه العامة بأن: "المجال المحمي هو منطقة مخصصة لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المشتركة[6]."

---

[1] إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، مؤسسة الزراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، من 464.

[2] قويدر كمال: أدوات حماية السنة بالمحميات الطبيعية، دراسة حالة حظيرة تنمية الحد بتمسيلت، مقال منشور بمجلة أبحاث ودراسات التنمية، ع1 ديسمبر 2014، ص 133.

[3] عايدة مصطفاوي: دور المجالات المحمية في الحفاظ على الطبيعة مقال منشور بمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج 09، ع 01، سنة 2020، ص 305.

[4] محمد إبراهيم المحميات الطبيعية في مصر و مطابع دار أخبار اليوم، 2012، ص 32.

[5] فاطمة بن الدين المحميات الطبيعية ودورها في الحفاظ على العقار السني واستدامته، مجلة البحوث العلمية التشريعات البيئية، ع 08، 2017، ص 18

[6] المادة 104 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، الصادر عن جرع 43 المؤرخة في 20 يونيو 2003 الموافق ل 20 جمادي الأولى عام 1424، ص 09

أما في اتفاقية التنوع البيولوجي فقد عرفتها في المادة الثانية منها على أنها تلك المناطق المحمية والموائل المحددة جغرافيا التي تم تنظيمها وتصنيفها وادارتها من أجل تحقيق الحماية للمحميات الطبيعية أو المجالات المحمية بصفة عامة.[1]

الفرع الثاني: مكونات المحميات الطبيعية وعناصرها

ظهرت العديد من الأنظمة والتصنيفات والقوانين للمناطق المحمية في مناطق مختلفة من العالم، بغية تحقيق التوازن الإيكولوجي والمحافظة على التنوع البيولوجي، ولنكون بصدد محمية طبيعية يجب توافر مجموعة من العناصر والمكونات

أولا: مكونات المحميات الطبيعية

للمحميات الطبيعية مكونات تميزها عن باقي المجالات المحمية، فقد ضبطها المشرع بموجب نص المادة 15 من قانون 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة التي نصت على التالي : تقسم المجالات المحمية المنشأة بموجب أحكام المواد 05 06، 10، 11 و 12 إلى ثلاث مناطق كالتالي[2]:

1- **المنطقة المركزية:** وهي منطقة تحتوي على مصادر فريدة لا يسمح فيها إلا بالأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي.

2- **المنطقة الفاصلة:** وهي منطقة تحيط بالمنطقة المركزية أو تجاورها أو تستعمل من أجل أعمال ايكولوجية حية بما فيها التربية البيئية والتسلية والسياحة الايكولوجية والبحث التطبيقي والاساسي وهي مفتوحة أمام الجمهور في شكل زيارات اكتشاف الطبيعة برفقة دليل، ولا يسمح بأي تغيير أو بأي عمل من شأنه إحداث خلل بتوازن المنطقة.

3- **منطقة العبور**: وهي منطقة تحيط بالمنطقة الفاصلة وتحمي المنطقتين الأوليتين وتستخدم مكانا لكل أعمال التنمية البيئية للمنطقة المعينة، ويرخص فيها بأنشطة الترفيه والراحة والتسلية والسياحة.[3]

ثانيا: عناصر المحميات الطبيعية

للمحمية الطبيعية عناصر محددة يجب أن تتوفر حتى تكون بصدد منطقة محمية تخضع للحماية وتترتب عليها آثار قانونية، ومن هذه الآثار تجريم بعض الأفعال داخلها، فإن تخلف أحد هذه العناصر لن تكون بصدد محمية طبيعية وتتمثل هذه العناصر كالأتي:

- **مساحة جغرافية محددة:** اتفقت أغلب التعريفات التي جاءت بمفهوم المحميات الطبيعية، على أن المحمية مساحة من الأرض سواء من اليابسة أم المياه الساحلية أم الداخلية، وأن يتم التحديد تحديدا

[1] عابدة مصطفاوي مرجع سابق، من 305

[2] المادة 15 من القانون 11-02 المؤرخ في 17 فيفري 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، المؤرخة في 23 فيفري 2011

[3] وناس يحي: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة 195 تلمسان، 2007، ص195.

دقيقا عن طريق تحديد أبعادها أو المواقع الداخلة فيها[1]، وقد يكون التحديد ناتج عن ظواهر طبيعية كالبحيرات والأنهار أو السهول أو الجبال، وتقسم حدود المحمية إلى منطقة مركزية ومنطقة محاذية محيطة أو عازلة، إذ يلاحظ هذا التقسيم في أغلب الدول.

ويتم تحديد حدود المحمية الطبيعية بالقدر الذي يكون مناسب لتفادي الأخطار والتهديدات عنها حفاظا على ما تحتويه من عناصر بيئية وموارد طبيعية لازمة، خاصة إذا كانت من المساحات واقعة في نطاق (المحميات البحرية).

2- التنوع والتميز البيولوجي: ويقصد بذلك أنها تتميز بما تضمه من كائنات حية أو ظواهر طبيعية سواء أكان هذا التميز يعني أنها متفردة بوجود ظواهر طبيعية أم كائنات حية نادرة ومهددة بالانقراض، أي تنوع إحيائي والذي يعني التباين في الأنواع النباتية والحيوانية، وما يرتبط به من تنوع في الصفات الوراثية، وسلوك وعادات هذه الكائنات الحية والبيئات التي تفضلها، وقد تم تقسيم التنوع البيولوجي إلى ثلاث فئات موزعة حسب التسلسل الهرمي الأنظمة الإيكولوجية، تنوع الأصناف التنوع الوراثي)، ويختلف هذا التنوع من بيئة لأخرى، ففي البيئات الصحراوية تختلف النباتات والحيوانات عن البيئة الساحلية والبرية.

ويمكن أن يكون التميز بأن تكون المساحة أفضل تمثيلا لبيئة أو ظاهرة أوسع انتشارا مثل بحيرة هي الأفضل تمثيلا لبقية البحيرات أو واحة في الصحراء أفضل تمثيلا لنمط الواحات. ويجب أن تتميز بكائنات حية نباتية أو ظواهر طبيعية.

3- القيم الموضوعية للمكان وما يحتويه من الكائنات: يتمثل هذا العنصر فيما يملكه التنوع البيولوجي من حيوانات أو نباتات فضلا عن الظواهر الطبيعية وما تضمنه من قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية، فقد أشار المشرع الجزائري لعنصر القيم الموضوعية للمكان في المادة الثالثة، إذ اشترط لاختيار المنطقة المحمية بوجود شكل أرضي مميز يكون ذا قيمة علمية وتاريخية أو جمالية فلا فائدة من إضفاء حماية قانونية أو جنائية في حالة عدم وجود هذه القيم، ومن ثم انتقاء الحاجة إلى إنشاء محمية طبيعية، ومما يترتب على ذلك أن التمييز في القيمة قد يكون موضع نقاش ويحتوي على الكثير من الجدل ولذلك يجب أن تعتمد على معايير موضوعية ترتكز على المشاهدات أو الاستبيانات العلمية لوضع حقائق رقمية محددة وواضحة[2].

أن القيمة هي الأساس في إنشاء المحمية، فإن القيم قد تختلف أو تتعارض أو تتباين أو تختلف وجهات النظر حولها في المحمية الواحدة، فالحكم على القيمة الجمالية يمكن أن تتباين فيه وجهات النظر.

لكن بالمقابل نجد أن القيمة العلمية هي أكثر القيم أهمية ولا تثير الكثير من الجدل، وتأتي عن طريق التعرف على أنماط الغطاء النباتي والنظم البيئية، وتظهر في أهمية المنطقة للتعليم ولتدريب العلماء والطلاب وبصفة خاصة علماء البيئة.[3]

4- صدور قرار بتحديدها: إن من العناصر التي تكتسب أهمية كبيرة في إنشاء المحميات هو صدور قرار حكومي، بناء على توصية من جهة مختصة، وتأتي أهمية هذا العنصر من أنه لو توافرت جميع العناصر السابقة في منطقة معينة ولم يصدر قرار بها فإن هذه المنطقة لا يمكن عدها محمية طبيعية.

بعد الإعلان عن تحويل مكان محدد ليصبح محمية طبيعية وما يترتب عليه من تجريم لبعض الأفعال الماسة بها أمرا مهما، لكي يعلم الأشخاص المخاطبين بالقانون بالأهمية الجديدة لهذا المكان، وتختلف طرق الإعلان عن انشاء المحمية من دولة إلى أخرى، إذ يتم إعلام المواطنين بهذا الموقع عن

[1] قانون رقم 11-02 يتعلق بالمجالات المحمية في اطار التنمية المستدامة، المصدر السابق.

[2] علي عدنان القيل : التشريع الدولي لحماية البيئة، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 7.

[3] فاطمة بن الدين المحميات الطبيعية ودورها في الحفاظ على العقار البيني واستدامته مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، ع 08، 2017، ص 18.

طريق نشره بالجريدة الرسمية إضافة إلى صحيفتين واسعتي الانتشار والتداول فيها، لكي يعلم بها أكبر عدد ممكن من المواطنين بأن هذه المساحة من الأرض أو المياه أو كلاهما قد تم تحديدها محمية طبيعية لا يجوز التصرف أو التجاوز عليها بأي شكل من الأشكال وهذه الطريقة متبعة في كثير من التشريعات العربية والأجنبية، ومنها المشرع الجزائري الذي حدد آلية إنشاء المحميات الطبيعية وكيفية تصنيفها في الباب الثاني من القانون النموذجي للمحميات الطبيعية رقم 11/02 وذلك من المادة 17 إلى المادة 29 إذ تنص المادة 28 على: تبادر السلطة التي طلبت التصنيف بإعداد تصنيف المجال المحمي بمجرد الموافقة على دراسة التصنيف من قبل اللجنة بموجب :[1]

- ✓ قانون بالنسبة للمحميات الطبيعية الكاملة.
- ✓ مرسوم بالنسبة للمجالات المحمية.
- ✓ قرار رئيس المجلس الشعبي البلدي للمجالات المحمية المتواجدة داخل إقليم البلدية المعنية.
- ✓ قرار الوالي بالنسبة للمجالات المحمية المتواجدة على بلديتين أو أكثر. قرار مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير البيئة بالنسبة للمجالات المحمية التي تمتد على ولايتين أو أكثر.

أولا ـ قاعدة الترخيص:

يقصد بالترخيص الإذن الصادر عن الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين، ولا يمكنبأي حال من الأحوال ممارسة هذا نشاط إلا بموجب إذن صريح وارد في الترخيص، ويمنح هذا الأخير إذا توافرت الشروط اللازمة التي يحددها القانوح ها[2] والترخيص ما هو إلا وسيلة من وسائل الضبط الإداري وهو عبارة عن قرار صادر عن السلطة العامة، الهدف منه تقييد حريات الأفراد بما يحقق النظام العام داخل تمع، ولهذا الأسلوب تطبيق واسع في مجال حماية المحمية، بحيث يجد مصدره الأول في المرسوم الذي ابليون سنة 1910 الخاص بضرورة الحصول على ترخيص الإقامة مؤسسات من شأنها أن تسبب أضرارا للجوار، كما نجد في التشريع الجزائري أمثلة كثيرة عن نظام الترخيص في مجال المنا طق المحمية، وعليه سنقتصر على أهم تطبيقات هذا الأسلوب في المناطق المحمية الطبيعية والمناطق المحمية الثقافية.

-1- بالنسبة للمناطق المحمية الطبيعية:

نجد من الأمثلة في القانون 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية عن نظام الترخيصفي أنه يرخص بالقيام بأنشطة الترفي ه والراحة والتسلية والسياحة في منطقة العبور، ولم يحدد المشرع من هي الجهة التي ترخص بالقيام بهذه النشاطات.

كذلك تنص المادة 32 من نفس القانون على أن إدخال أي نوع حيواني أو نباتي لهذهالمنطقة يخضع لرخصة من لطة المسيرة بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للمجالات المحمية من أجل عدم المساس بالأوساط الطبيعية والحيوانات والناب اتات الموجودة في هذه المنطقة المحمية، وكذلك الشأن بالنسبة للتخلص من الحيوانات أو النباتات الموجودة في هذه المنطقة فلا بد من أخذ رخصة مسبقة من السلطة المكلفة بتسيير المنطقة بعد أخذ ر أي اللجنة الوطنية للمجالات المحمية.

اشترط قانون 90-29 [3] الحصول على رخصة البناء تمنحها الإدارة قبل الشروعفي إنجاز أي بناء جديد، ما إشترط الرخصة في أي ترميم أو تعديل يدخل على البناء، بل اشترطت بعض القوانين على من يريد البناء في بعض طق المحمية الحصول على موافقة الوزارة المكلفة بالتسيير أو الإشراف على الأمكنة المراد إنجاز البناء فيها.

---

[1] المادة 28 من قانون 11-02 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، المصدر السابق.

[2] فاطمة بن الدين , مرجع سابق , 18.

[3] قانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير المعدل بالقانون 04-05 ,المؤرخ في 14 أوت 2004.

كما نص القانون 03-03[1] المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، على أنه يتم استغلال الشواطئ بموجب حق الإمتياز عن طريق المزايدة وفقا لدفتر الشروط الذي يحدد المواصفات التقنية وال إدارية والمالية للإمتياز، ويمنح هذا الأخير بقرار من الوالي المختص اقليميا بناء على اقتراح من اللجنة الولائية ويخضع استغلال الشواطئ وترقيه النشاطات السياحية في هذه الفضاء القواعد الصحية وحماية المحيط، ويكون صاحب الامتياز ملزم باحترام مخطط تهيئه الشاطئ الذي يرفق باتفاقية الامتياز، كذلك تنص المادة 24 نفس القانون على أنه يخضع منح رخصة البناء داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية إلى رأي مسبق لوزارة السياحة.

وبالنسبة لرخصة الصيد لقد قانون 04-07 شروط ممارسة الصيد، حيث اشترطحيازة الصياد الرخصة الصيد وكذلك لإجازة الصيد، كما اشترط أن يكون منخرطا في جمعية للصيادين، وأن يكون حائزا لوثيقة أمين سارية المف عول تغطي مسؤوليته المدنية باعتباره صياد ومسؤوليته الجزائية عن استعماله الأسلحة النارية أو وسائل الصيد الأخرى.

ولقد اعتبر المشرع أن رخصة الصيد هي التي تعبر عن أهلية الصياد في ممارسه الصيدوأن هذه الرخصة هي شخصيه لا يمكن تنازل عنها او تحويلها او اعارتها، وانها وقتية حيث حدد مدتها 10 سنوات مع إمكانية تقديم طلب جديدها، ولقد حدد قانون 07- الجهة
المختصة في تسليم رخصه الصيد وهو الوالي أو من ينوب عنه أو رئيس الدائرة التي يقع فيها مقر اقامه صاحب الطلب.

2 ـ بالنسبة للمناطق المحمية الثقافية:

تنص المادة 21 من قانون 98-04 المتعلقة بحمايه التراث الثقافي انه كل اشغال الحفظ والترميم والتصليح والإضافة والتغيير والتهيئة المراد والقيام بها على المعلم التاريخي تخضع الى ترخيص مسبق من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة فقبل القيام بأي عمل على هذه المناطق لابد من ترخيص من الوزارة المكلفة بالثقافة.

وكذلك بالنسبة للمواقع الأثرية تخضع الاشغال المزمع القيام بها عليها إلى ترخيص مسبق من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة وكذلك مشاريع القيام بالبناء وترميم العقارات في موقع وكذلك مشاريع تجزئه العقارات وتقطيعها أو قسمتها، ويسلم الترخيص المسبق خلال مدة لا تتجاوز شهر واحد بالنسبة للأشغال التي لا تستدعي الحصول على رخصه البناء وشهرين كحد اقصى ابتداء من تاريخ تسلم الملف الذي ترسله السلطات المكلفة بمنح رخصه البناء أو رخصه تجزئه الأرض من اجل البناء وبانقضاء هذه المهلة بعد عدم رد الإدارة عن طلب الرخصة موافقه على الاشغال طبق لنص المادة 31 من قانون 98-04 [2]

كذلك تخضع للترخيص المسبق من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة كل اشغال المنشآت القاعدية على هذه المعالم مثل تركيب الشبكات الكهربائية والهاتفية.

وبالنسبة للمحميات الأثرية فلا يجوز بناء اي مشروع او تجزئه من اجل بناء الا بعد الموافقة المسبقة من الوزير المكلف بالثقافة وهنا يقصد بالموافقة رخصة القيام بالأشغال، وهنا ترخيص المسبق يمنح الوزير عكس المعالم التاريخية أو المواقع الأثرية التي تمنح فيها الرخصة من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة[3]

ثانيا ـ قاعدة الحظر:

[1] قانون 03-03, المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية 2003 .

[2] ينظر إلى المادة 31 من قانون رقم 98-04 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي المؤرخ في ,17 جويلية 1998، جر. العدد 44، 1998

يعتبر الحظر وسيله قانونيه تقوم بتطبيقه الإدارة عن طريق القرارات الإدارية، تهدف من خلال منع اتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عن ممارستها لما لها من اثار ضاره على المنطقة المحمية وذلك قصد المحافظة عليها[1]، ويقصد به أيضا أن تصدر سلطة الضبط الإداري قرارا فرديا تلزم فيه شخصا أو مجموعة من الأشخاص بالامتناع عن عمل ما"[2]

وباعتبار أن أغلب قواعد قانون البيئة هي قواعد أمرة لا يمكن للأفراد مخالفتها باعتبارها تتصل بالنظام العام، فالحضر يعتبر صورة من صور تلك القواعد الأمرة التي تقيد كل من الإدارة والأشخاص الذين يزاولون نشاطات مضرة بالبيئة، ومؤدى ذلك أن تصدر سلطة الضبط الإداري قرار فرديا تلزم بها شخصا مجموعة من الأشخاص بالإمتناع عن القيام بعمل ما[3]

1- بالنسبة للمناطق المحمية الطبيعية:

نجد الكثير من القواعد التي تمنع من الإتيان بأفعال تضر هذه المناطق مثل ما تنص عليه المادة الثامنة من القانون 11-02 الذي تمنع كل الأنشطة في المحمية الطبيعية الكاملة ولا سيما منها الإقامة فيها أو التخييم او التنقل فيها وكل انواع الصيد البري او البحري وكل قتل أو القبض على الحيوانات فيها وهو ما يحضره كذلك الأمر 06-05[4] المتعلق بحمايه بعض الحيوانات المهددة بالانقراض والمحافظة عليها التي ينص في المادة رابعه منه بمعنى صيد الحيوانات المحمية.

كذلك يمنع تخريب النباتات او جمع النباتات ويمنع كذلك كل استغلال غاب او فلاحي او منجمي وكل انواع الراي او الحفر أو التنقيب أو تسطيح الأرض أو البناء وكل الأشغال التي تغير من شكل الأرض أو الغطاء النباتي وكل فعل من شانه الاضرار بالحيوان أو النبات وكل ادخال أو تهذيب لأنواع حيوانيه او نباتيه ونلاحظ ان المشرع ذكر هذه القواعد في المادة الثامنة من القانون 11-02 التي تخص المحمية الطبيعية كامله والنص عليها في باقي انواع المجالات المحمية مثل الحظائر الوطنية ويرجع ذلك لخصوصية المحمية الطبيعية الكاملة التي يجب أن تلقى بحمايه الخاصة.

2- بالنسبة للمناطق السياحية:

تنص المادة العاشرة من قانون -03-03 على منع ممارسه كل نشاط غير ملائم مع النشاط السياحي وتنص كذلك المادة 92 بمنع المساس بوضعية الساحل الطبيعية وذلك بمنع الأنشطة السياحية والرياضية والتخييم على المناطق المحمية والمواقع الأيكولوجية الحساسة وتمنع كذلك التوسع العمراني في المناطق الساحلية.

وينص كذلك البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتنوع البيولوجي في البحر المتوسط[5] في المادة 6 منه على حظر إلقاء او تصريف النفايات والمواد الأخرى التي من المحتمل ان تعوق بطريقه مباشرة أو غير مباشرة سلامة المناطق المحمية، كذلك منع المشرع في القانون المياه الجديد 05-12[6] كل بناء جديد او غرس او تشييد سياج ثابت وكل التصرف يضر بسياجه والبحيرات والبرك والسبخات والشطوط أو القيام بأي تصرف من شأنه عرقلة التدفق الحر للمياه السطحية في مجال الوديان.

---

[1] حوشين رضوان الوسائل القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء الموضوع، 2006، ص 26.

[2] إسماعيل نجم الدين زنكة، القانون الإداري البيئي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 330

[3] محمد دربال، مجال تدخل سلطات الضبط في حماية البيئة، مجلة الفكر العدد : 06، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر ، بسكرة 2010، ص 104

[4] الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها.

[5] بروتوكول الموقع في 10 جوان 1995 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-405 المؤرخ في 14 نوفمبر 2006

[6] قانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 سبتمبر 2005 المتعلق بالمياه المعدل بالقانون 08-03 المؤرخ في 22 جويلية 2009

ونجد العديد من النصوص القانونية الأخرى التي تبنت أسلوب في مجال الحماية القانونية للمناطق المحمية، ففي مجال حماية الثروة الغابية نجد منع تفريغ الأوساخ والردوم في الأملاك الغابية أو وضع أو إهمال كل شيء آخر من شأنه أن يتسبب في الحرائق إن كانت الغابة واقعه في منطقة محمية.

3- وبالنسبة للمناطق المحمية الثقافية:

نجد بعض صور الحظر في المواد التي تعاقب على بعض الافعال في القانون04ا-98[1] المتعلق بحماية التراث الثقافي مثل اجراء الابحاث الأثرية دون ترخيص مسبق من الوزارة المكلفة بالثقافة وكذلك بيع أو إخفاء اشياء متأتية من عمليه حفر او تنقيب وكذلك اتلاف او تشويه عمدا لاحد الممتلكات الثقافية وكذلك بيع واخفاء ممتلكات ثقافية.

من خلال هذه النصوص القانونية المشار اليه على سبيل المثال، يستنتج أن المشرع يستعين بأسلوب الحظر كلما توقع وجود حظر حقيقي يهدد المناطق المحمية، ويرى بضرورة التدخل الحفاظ عليها وحمايتها، ولا يتم ذلك إلا عن طريق قواعد عقابية على هذه الأفعال.

المبحث الثاني: الحماية الجزائية للمحميات الطبيعية في الجزائر.

إلى جانب دور القواعد الإدارية المشار إليها سابقا في حماية المناطق المحمية تكمن كذلك أهمية القواعد الجزائية في حماية المحميات الطبيعية بما تقرره من عقوبات رادعة في حق المنتهكين أو لكل من يمارس نشاطا ضارا بالمحميات الطبيعية، فهي حماية تقع بعد وقوع الفعل المجرم وليس قبله عكس الحماية الإدارية.

لذا حظيت المحميات الطبيعية بالحماية الجنائية من المشرع الجزائري وفي التشريعات الأخرى، ولهذا تم تجريم العديد من الأفعال والتصرفات التي تشكل اعتداء على هذه المناطق المحددة تحديدا دقيقا، ولقد أورد المشرع الجزائري الحماية للمحميات الطبيعية في قانون العقوبات والقوانين العقابية الخاصة ذات الصلة الغير مباشرة، بالإضافة إلى التشريعات الخاصة بالمحميات الطبيعية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة **جرائم الاعتداء على التنوع البيولوجي للمحميات الطبيعية** في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى **جرائم تلويث المحميات الطبيعية و جريمة إنعدام الترخيص فيها**

المطلب الأول: السؤولية الجزائية الواقعة على للمحميات الطبيعية:

إن من أهداف إصدار نظام المحميات الطبيعية هو الحفاظ على التنوع البيولوجي والإبقاء على الحياة البرية والمائية المهددة بالانقراض ضمن موائلها الطبيعية المتمثلة في المحميات الطبيعية، ويلاحظ أن صور الاعتداء على التنوع البيولوجي تتنوع وتتعدد مما يستدعي دراستها والتعمق بها من الناحية القانونية، ولهذا سنحاول الإحاطة بهذه الجرائم من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: جريمة الاعتداء على الحيوانات والمحميات الطبيعية:

[1] قانون رقم 98-04 ، يتعلق بحماية التراث الثقافي المؤرخ في 17 جوان 1998 .

ورد النموذج القانوني لهذه الجريمة في المادة 8 من القانون 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة[1]، التي نصت على أنه تمنع كل الأنشطة في المحميات الطبيعية الكاملة ولا سيما منها:

- ❖ الإقامة أو الدخول أو التنقل أو التخييم
- ❖ كل نوع من أنواع الصيد البري أو البحري
- ❖ قتل أو ذبح أو القبض على الحيوان
- ❖ تخريب النبات أو جمعه
- ❖ كل استغلال غابي أو فلاحي أو منجمي
- ❖ جميع أنواع الرعي
- ❖ كل أنواع الحفر أو التنقيب أو الاستطلاع أو تسطيح الأرض أو البناء
- ❖ كل الأشغال التي تغير من شكل الأرض أو الغطاء النباتي
- ❖ كل فعل من شأنه الإضرار بحيوان أو نبات وكل إدخال أو تهريب أنواع حيوانية أو نباتية
- ❖ لا يرخص حسب الشروط والكيفيات المحدد عن طريق التنظيم، إلا بأخذ عينات نباتية أو حيوانية أو أنشطة منتظمة من أجل البحث العلمي أو ذي طابع استعجالي أو ذي أهمية وطنية.[2]

تشكل نص هذه المادة لائحة للأنشطة الممنوعة في المناطق البرية أو الحيوانية أو النباتية وتم تحديدها بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي والحيوي وضمان استدامته على المدى الطويل، ويمكن تحليل هذه النقاط كالتالي:

الإقامة أو الدخول أو التنقل أو التخييم ويتعلق بمنع التصرف في المناطق البرية والحيوانية والنباتية على أنها مكان إقامة للحيوانات البرية والنباتات البرية، ويهدف إلى حماية هذه المناطق من التلوث والتدمير.

كل نوع من أنواع الصيد البري أو البحري، وقتل أو ذبح أو القبض على الحيوان ويهدف هذا الحظر إلى حماية الحيوانات البرية والحفاظ على التنوع الحيوي والحياة البرية. ويمكن السماح ببعض أنواع الصيد والقبض على الحيوانات البرية وفقا للشروط والضوابط المحددة. تخريب النبات أو جمعه يمنع هذا الحظر جمع النباتات البرية أو تدميرها بأي شكل من الأشكال، حيث يعتبر النبات من جوانب التنوع البيولوجي الحيوي والتي يجب الحفاظ عليها. كل استغلال غابي أو فلاحي أو منجمي، وجميع أنواع الرعي، وكل أنواع الحفر أو التنقيب أو الاستطلاع أو تسطيح الأرض أو البناء، وكل الأشغال التي تغير من شكل الأرض أو الغطاء النباتي، ويهدف هذا الحظر إلى حماية النظم الإيكولوجية والحياة البرية والتنوع البيولوجي من الآثار السلبية للأنشطة البشرية مثل التنقيب عن المعادن والبناء والرعي والاستغلال الزراعي وغيره.

- جنحة الإضرار بالأنواع الحيوانية والنباتية والأنظمة البيئية والمواطن بالمحمية الطبيعية: يعاقب عليها بالحبس من شهرين (2) إلى ثمانية عشر (18) شهرا، وبغرامة من مائتي ألف . دينار (200،000) دج إلى مليون دينار (10،00،000) دج.

هنا تظهر سلبية المشرع في مجال الضبط القضائي حيث إكتفى بالمعاقبة على المخالفات التي تتم داخل المحمية الطبيعية الكاملة والمحمية الطبيعية، دون الصنف الثالث أي محمية تسيير المواطن والأنواع رغم القيمة الإيكولوجية لهذه الأخيرة، مما يعرض المشرع إلى أن يتهم بالجزئية في الضبط وهو أمر غير مقبول يجب تداركه.[3]

الفرع الثاني: جريمة الاعتداء على نباتات المحميات الطبيعية.

---

[1] المادة 08 من القانون 11-02 المتعلق بحماية المجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة المؤرخ في 17 فيفري 2011 .

[2] المادة 08 من القانون 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

[3] المرجع نفسه، ص 134

ورد هذه الجريمة في المادة الثامنة فقرة 05 06 07 10 من قانون 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية الجزائري[1] التي تنص على أنه تمنع كل الأنشطة في المحميات الطبيعية الكاملة لا سيما:

- ✓ تخريب النبات أو جمعه.
- ✓ كل استغلال غابي أو فلاحي أو منجمي
- ✓ جميع أنواع الرعي.
- ✓ كل فعل من شأنه الإضرار بالحيوان والنبات، وكل إدخال وتهريب الأنواع حيوانية أو نباتية.

الفرع الثالث: جريمة تغيير التنوع البيولوجي للمحميات الطبيعية.

تحتوي الجزائر على العديد من القوانين واللوائح التي تنظم الحماية البيئية والحياة البرية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغيير التنوع البيولوجي للمحميات. ومن بين هذه القوانين القانون رقم 04-19 المتعلق بحماية وترقية الحياة البرية وفقا للمادة 34 من هذا القانون يعاقب كل من يرتكب أي عمل يؤدي إلى تدمير أو تغيير التنوع البيولوجي للحياة البرية، وخاصة المحميات بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات و / أو غرامة مالية تتراوح بين 100.00 و 500،000 دينار جزائري[2]

موجب هذه المادة، يجب على المتقدمين للحصول على ترخيص تقديم معلومات كافية ودقيقة حول النشاط المقترح وأثره على الحياة البرية، وعلى السلطات المختصة دراسة هذه المعلومات واتخاذ القرار المناسب بشأن منح الترخيص. وتستثني المادة 34 من القانون بعض الأنشطة التي لا تتطلب ترخيص، مثل جمع الفطريات والتوابل البرية والتنقيب عن المعادن بطرق يدوية والصيد الرياضي.

بشكل عام، تعزز المادة 34 من القانون رقم 04-19 مبدأ المسؤولية المشتركة في حماية الحياة البرية في الجزائر. وتهدف هذه المادة إلى التحكم في النشاطات التي تؤثر على الحياة

كما ينص هذا القانون أيضًا على أنه يجب تطبيق عقوبات أشد في حالات التكرار أو عند وجود ظروف استثنائية، وفي بعض الأحيان يتم حجز الممتلكات المستخدمة في ارتكاب الجريمة

سنتناول في هذا العنصر جريمة متعلقة كل من الحيوان والنبات داخل المحميات الطبيعية، وهي تنقسم إلى قسمين:

أولا ـ جريمة إدخال أو توطين أجناس غريبة

إن إدخال أحد الأنواع إلى نظام بيئي جديد يسبب العديد من الأضرار للأنواع الفطرية في هذا النظام البيئي، وقد يدخل النوع الأجنبي أو الدخيل إلى نظام بيئي ما بطريقة عن طريق الصدفة أو عمدا ويمكن أن ينافس الأنواع الفطرية الموجودة أصلا في النظام البيئي أو يرتبط معها بعلاقات افتراس، وقد لا تملك الحيوانات أو النباتات الفطرية أي وسيلة للدفاع ضد الغزاة والذين قد يقضون على هذه الأنواع أو ينقصون من عددها بشكل كبير، ويستخلص النموذج القانوني لهذه الجريمة من المادة 08 من القانون 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة الفقرة 10 التي تنص على ..... وكل إدخال أو تهريب الأنواع حيوانية أو نباتية.[3]

ثانيا ـ جريمة الإضرار أو التغيير بالتكوينات الفيزيائية أو جيولوجية أو المورفولوجية والمظاهر والنظم البيئية الطبيعية:

[1] المادة 08 من القانون 11-02 ، المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة ، المصدر السابق

[2] المادة 34 من القانون رقم 04-19 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004 المتعلق بحماية وترقية الحياة البرية، ع 25 ج، ر، المؤرخة في 10 يونيو 2004

[3] المادة 08 ، الفقرة 10 ، القانون 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار المستدامة ، المصدر السابق

يدخل هذا النوع من الجريمة في المفهوم القانوني الضمني والشامل المنصوص عليه في المادة الثامنة فقرة عشرة من قانون المجالات المحمية الجزائري 11-02، ولقد أشارت معظم القوانين الخاصة بالمحميات إلى هذه الجريمة مع وجود الاختلاف في الصياغة القانونية في نصوص هذه القوانين ويتعلق الأمر بجريمة تدخل ضمن إطار حماية البيئة في الجزائر وتتضمن هذه الجريمة التصرفات التي تؤدي إلى تلف أو تغيير التكوينات الفيزيائية أو جيولوجية أو المورفولوجية والمظاهر والنظم البيئية الطبيعية، مثل إزالة الغطاء النباتي بطريقة غير مشروعة، أو التعدي على المناطق الحساسة بالبيئة كالسواحل والأودية والوديان. وتشير المادة رقم 67 من القانون 03-10 [1]المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، إلى عقوبات تصل إلى الحبس والغرامات المالية لمن يرتكب مثل هذه الجرائم.

المطلب الثاني: جرائم تلويث المحميات الطبيعية وجريمة انعدام الترخيص فيها.

تعد جريمة تلويث تربة المحميات الطبيعية أو مياهها أو هواءها من أهم المشاكل التي تعاني منها المحميات الطبيعية، فهي تحدث تغييرا في البيئة التي تحيط بالتنوع البيولوجي المتواجد فيها بفعل الإنسان وانشطته اليومية في مختلف مجالات الحياة.

وتشير المادة 65 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة إلى أنه يعاقب بالحبس من 5 إلى 10 سنوات وبغرامة من 500,000 إلى 1,000,000 دج أي شخص يلوث أو يُسبب تلوينا لأي محمية طبيعية.[2]

وقد نصت معظم التشريعات العقابية الخاصة بالمحميات الطبيعية على ضرورة الحصول على ترخيص قبل ممارسة أي نشاط داخل المحمية الطبيعية مع تحديد طبيعة هذا النشاط[3]

وقد عرف المشرع الجزائري تلوث البيئة في المادة الرابعة فقرة 08 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03-10 بأنه كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفرد.

الفرع الأول: جريمة تلويث تربة المحميات الطبيعية أو هواءها أو مياهها.

أولا ـ تلويث تربة المحميات الطبيعية

تتحقق بقيام الجاني بارتكاب نشاط أو سلوك إجابي يتمثل في إدخال أي من المواد والعوامل الملوثة في عنصر التربة، يترتب عليه إفساد أو تغيير خواصها الفيزيائية الكيمياوية والإيكولوجية وخواصها الطبيعية على النحو الذي يؤثر في قدرتها الإنتاجية، فنسب هذه الحشرية والأسمدة الكيمياوية أو عن طريق طرح المخلفات والنفايات المنزلية والصناعية دون المواد تغير في خواصها السابقة الذكر ، ويستوي أن يكون ذلك بسبب رش المبيدات مراعاة الشروط والضوابط بينيا[4]

ثانيا ـ تلويث هواء المحمية الطبيعية:

---

[1] المادة 67 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق

[2] المادة 65 من القانون 03-10 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة المرجع السابق

[3] فراس باوز عبد القادر، الجرائم الماسة بالمحميات الطبيعية- دراسة مقارنة-، مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، العراق، ع17، مج04، 2012

[4] فاطمة بن الدين المرجع السابق، ص 267

تتحقق بقيام الجاني بارتكاب نشاط أو سلوك إيجابي يتمثل بإدخال أي من المواد والعوامل الملوثة في عنصر الهواء، والتي من شأنها إحداث تغيير ضار في خصائص ومواصفات الهواء الخارجي يلحق ضررا بالكائنات الحية وغيرها من عناصر بيئة المحمية الطبيعية.

ثالثا ـ تلويث مياه المحمية الطبيعية

تعتبر مياه المحميات الطبيعية من الموارد الحيوية الهامة التي تحتاج إلى حماية وترقية. وتوجد عدة تشريعات وقوانين في الجزائر تتعلق بحماية الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه ويتحقق تلويث المياه عند قيام الجاني بارتكاب نشاط إيجابي بطرح الملوثات في المياه العامة، والملوثات المتنوعة والمتعددة المتعددة الأشكال والخواص وعرفها بعضهم بأنها : أية مواد يترتب على تصريفها في البيئة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية وتغير في خصائصها أو الإسهام في ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نحو يضر بالإنسان أو المواد الطبيعية أو المياه البحرية أو تضر بالمناطق السياحية أو تتداخل مع الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر، وتلويث المياه وإحداث تغيير فيزيائي أو كيميائي في نوعية المياه، مما يؤدي إلى تدهور نظامها الإيكولوجي بحيث يجعلها غير صالحة للاستخدامات المطلوبة[1]

الفرع الثاني: جريمة إنعدام الترخيص في المحميات الطبيعية.

تعد جريمة إنعدام الترخيص في المحميات الطبيعية في الجزائر من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 1904 المتعلق بحماية وترقية الحياة البرية وفقاً للمادة 67 من هذا القانون، يعاقب كل من ينتهك القوانين والتنظيمات المتعلقة بالمحميات الطبيعية، ويتمثل هذا الانتهاك في عدم الحصول على الترخيص اللازم للقيام بالأنشطة داخل المحميات الطبيعية ويقصد بالترخيص الموافقة التي تصدرها الجهة المختصة بالوزارة أو الجهة التي تشرف إداريا على المحمية وتتضمن السماح بممارسة نشاط معين بعد التأكد من سلامته وعدم إضراره بالمحمية أو مكوناتها."

المبحث الثاني: نطاق المسؤولية الجزائية للمحميات الطبيعية

قد تكون المسؤولية الجنائية عن الجريمة البيئية على الشخص الطبيعي المتمثل في مرتكب الجريمة البيئية وفي بعض الأحيان قد تشمل المسؤولية الجنائية للغير، كما قد يكون الشخص المسؤول جنائيا هو شخص معنوي، ومن خلال مبحثنا سنتطرق في المطلب الأول للمسؤولية الجزائية عن الجرائم البيئية في التشريع الجزائري، ونتطرق في المطلب الثاني الى أدوات حماية البيئة بالمحميات الطبيعية.

المطلب الأول: المسؤولية الجزائية الواقعة عن المحميات الطبيعية

سنتطرق فيه إلى المسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي (أولا)، ثم المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي (ثانيا).

الفرع الأول: المسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي

[1] 2 خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث (دراسة مقارنة)، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2011 ,ض 76

المسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي تنقسم إلى قسمين: مسؤولية جزائية عن فعله الشخصي، ومسؤولية جزائية عن فعل الغير.

أولا: المسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي عن فعله الشخصي:

يقصد بالمسؤولية الجزائية صلاحية الشخص لتحمل الجزاء الجنائي الناشئ عما يرتكبه من جرائم.[1]

من أجل إرساء أساليب اسناد المسؤولية الجنائية نجد أن الفقه والقضاء أسسوا تحديد المسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي عن فعله الشخصي إلى أربعة أساليب وهي:

1 - الاسناد القانوني للجريمة البيئية:

يقصد به تولي المشرع الجزائري البيئي تحديد السلوك الاجرامي الذي يهدد البيئة بكل أنواعها، ويحدد مقترفها سواء تحديد صفة الفاعل أو تحديد شخص ما كفاعل أو مسؤول

عنها جنائيا، ولقد أخذ المشرع الجزائري بهذا المعيار لتحديد صفة الجاني، نصت المادة 92 من القانون 1003 المتعلق بحماية البيئة على أن صاحب كل سفينة أو طائرة أو آلية أو قاعدة عائمة أو مشرف عليها لم يعط أمرا مكتوبا لربان السفينة أو قائد الطائرة أو الشخص المشرف على الآلية أو القاعدة العامة بالامتثال يمكن متابعته باعتباره مشاركا في المخالفات المنصوص عليها، واذا ارتكب بأمر منه فإنه يعاقب بصفته فاعلا اصليا ويعاقب بضعف الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة.[2]

وكذلك نصت المادة 58 من نفس القانون يكون مالك سفينة تحمل شحنة من المحروقات تسبب في تلوث نتج عن تسرب أو صب المحروقات حتى هذه السفينة مسؤولا عن الاضرار الناجمة عن التلوث وفق الشروط والقيود المحددة بموجب الاتفاقية الدولية حول المسؤولية المدنية عن الاضرار الناجمة عن التلوث بواسطة المحروقات.[3]

وهناك نوعين من الاسناد القانوني:

أ- الاسناد القانوني الصريح عندما يحدد القانون صراحة شخصية الشخص الطبيعي المسؤول جزئيا بالصفة أو بالوظيفة.

ب - الاسناد القانوني الضمني يكون ضمنيا عندما يفصح المشرع صراحة عن ارادته في تحديد الشخص المسؤول ولكنها تستخلص ضمنيا عن النظام القانوني المعمول به.

2 - الاسناد المادي للجريمة البيئية:

[1] خلفي عبد الرحمان، القانون الجنائي العام دراسة مقارنة، د.ط، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2017، ص 283.
[2] نور الدين حمشة، الحماية الجنائية للبيئة - دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي- ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة والقانون، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 131.
[3] فيصل بوخالفة، مرجع سابق، ص 79.

يعتبر الأسلوب الأكثر استعمالا من الاسناد القانوني، ويقوم هذا المعيار في المسؤولية الجنائية عندما ينسب للفاعل مادية الفصل الإيجابي والسلبي الذي يترتب عليه

قيام الجريمة بحسب النص التشريعي ويخص تحديد الجاني وأوفق الأساليب الموجودة في قانون العقوبات العام.

ولقد اتبع المشرع الجزائري هذا الأسلوب في تحديد شخصية الجاني في العديد من نصوص حماية البيئة وذلك من أجل توفير أقصى قدر من الحماية الجنائية الفعالة للبيئة، ومن أمثلة الاسناد المادي المادة 32 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة، بحيث فرض على بعض الأشخاص ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات للتقليل من التلوث، ففي حالة لم يقم الأشخاص بهذه الإجراءات اعتبروا مسئولين جنائيا بحكم هذا الاسناد المادي.[1]

3 - الاسناد الاتفاقي (نظرية الانابة)

يكون ذلك بأن يتولى صاحب المنشأ أو مدير المؤسسة بتعويض بعض العاملين بمهامي تنفيذ أو كل الالتزامات المسندة اليه قانونا، ومن ثم فانهم يتحملون المسؤولية الجزائية عن كافة المخالفات التي ترتكبها المنشأة أو المؤسسة الخاضعة لإشرافه ورقابته.[2]

ولكن الملاحظ ان المشرع الجزائري لم يأخذ بهذا النوع من الاسناد لأنه يأخذ بمبدأ شخصية العقوبة وهو مبدأ دستوري في المادة 142 من الدستور إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال تحميل شخص مسؤوليته عن جريمة لم يرتكبها بل ارتكبها غيره.

4 - المساهمة الجنائية

نصت المادة 41 من الامر 66-157 المتضمن قانون العقوبات يعتبر فاعلا كل من ساهم مساهمة مباشرة في تنفيذ الجريمة أو حرض على ارتكاب الفعل بالهبة أو الوعد أو تهديد أو إساءة استعمال السلطة أو الولاية أو التحليل أو التدليس الاجرامي.

كذلك نصت مادة 42 من نفس القانون يعتبر شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا ولكن ساعد بكل الطرق أو عاون الفعل أو الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع كل علمه بذلك، فالمقصود منها قيام رابطة تضامن تجمع بين مجموعة من الأشخاص أي المساهمين نحو تحقيق فعل اجرامي محدد.[3]

ثانيا : المسؤولية الجزائية للأشخاص الطبيعية عن فعل الغير

[1] فيصل بوخالفة، مرجع سابق، ص 80.
[2] 2- نفس المرجع، ص 80.
[3] ينظر المادة 41 42 من الأمر 66-156 المتضمن قانون العقوبات مؤرخ في 8 يونيو 1966 ج .ر، ع 49 المؤرخة في 11-06-1966 معدل ومتمم

الأصل أن تقوم المسؤولية الجنائية عن جريمة شخصية وفق المبدأ الدستوري أي أنه من لم يساهم في ارتكاب الجريمة بصفته فاعلا أو شريكا بفعل يمثل لعقوبتها، ولجوء التشريع البيئي للأخذ بهذا النوع عن المسؤولية الجنائية قائم على عدة مبررات وأسباب وشروط.[1]

1 - مبررات الأخذ بالمسؤولية الجزائية عن فعل الغير في الجرائم البيئية

لعل ما يبرر إقرار المشرع الجزائري بالمسؤولية الجزائية المستغل أو المسير للمنشأة المصنفة عن فعل الغير هو ارتباط هذا الى الإقرار بتحقيق أهداف السياسة البيئية، ذلك مثل أن هذا النوع من المسؤولية من شأنه أن يضمن تنفيذ القوانين البيئية فضلا على انه يتماشى مع الطابع الخطر والآثار المميزة لجرائم تلويث البيئة، وكذا امتناع نطاق التجريم في مجال التلوث البيئي.[2]

- ضمان تنفيذ القوانين البيئية وذلك لتحقيق الحماية الجنائية للبيئة يجب العمل على

تطبيقها ليشمل الأشخاص الطبيعية والمعنوية والغير .

- اتساع نطاق التجريم في مجال تلويث البيئة في ظل الاهتمام المتزايد بحماية البيئة والتيقن من ان التدهور البيئي أصبح يشكل تهديدا صريحا بفناء العالم، كما اقرت

المادة 100 من القانون 03-10 على معاقبة على كل رمي أو افراغ أو ترك تسرب في المياه السطحية أو الجوفية أو مياه البحر. انتشار التدابير الاحترازية بمعنى ان التدابير الاحترازية أصبحت علاجا فعالا للحد من الجرائم البيئية وتطبق حتى على الأشخاص غير المسؤولين.[3]

2 - شروط المسؤولية الجزائية عن فعل الغير في الجرائم البيئية

- ارتكاب الجريمة بواسطة التابع
- نشوء العلاقة السببية بين التابع وخطأ المتبوع
- عدم انابة المتبوع في سلطاته لشخص اخر.

الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

إن إقرار المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي في القوانين الجنائية والقوانين المكملة له جاء نتيجة حجم التلوث الناتج عن المنشآت المصنفة مما أوجب إقرار المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي على اعتبار الشخص المعنوي يتمتع بشخصية مستقلة عن المسيرين والملاك وكذلك تمتعه بالذمة المالية المستقلة أي أنه شخص قائم بذاته، وأهم مبرر إقرار هو أن أغلب الجرائم المتعلقة بالبيئة طرف الأشخاص المعنوية في إطار ممارستها لأنشطتها الصناعية والحرفية والزراعية.

---

[1] نور الدين حمشة، مرجع سابق، ص 158

[2] نفس المرجع، ص 158.

[3] المرجع السابق, نور الدين حمشة ، ص 159

وإقرار المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: كانت تقوم المسؤولية الجنائية ضد المسير والمالك دون الشخص المعنوي، إلا أنها لم تثبت نجاعتها لأنها لم تتضمن أحكاما تتعلق بمعاقبة من ترتكب الجريمة لفائدته إلى أن أتت المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: التي تم فيها إقرار المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي بإرساء قواعد إجرائية وموضوعية في قانون العقوبات والقوانين البيئية تمس تلك المنشآت الملوثة

ومسيرها مجتمعين أو على انفراد عن الجرائم التي ترتكب لحسابه، وقد أثبتت إقامة المسؤولية الجزائية على الشخص المعنوي تأثيرها في فعالية النظام العقابي البيئي.

ان إقرار المشرع الجزائري لمسؤولية الشخص المعنوي ظهر صريحا في العديد من النصوص: نذكر منها المادة 18 من القانون 03-10[1]، حيث حددت من يخضع للمسائلة الجنائية من الأشخاص المعنوية دون استثناء، إلى أن جاء تعديل مشروع قانون العقوبات بموجب القانون 04-15 المؤرخ في 10-11-2004 حيث ادرج صراحة مسؤولية الأشخاص المعنوية في المادة 51 مكرر والتي تنص على .... باستثناء الدولة والجماعات المحلية والأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام، يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم التي يرتكبها لحسابه من طرف اجهزته ومثليه الشرعيين عندما ينص القانون على ذلك.[2]

ومن خلال هذه المادة نستخلص انه ليس كل الأشخاص المعنوية تقوم المسؤولية الجزائية عليها، بحيث استثنى الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص، وتبريره ربما اعتبار الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام يتمتع بالسيادة ويمثل الدولة.

ولقيام المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية في جرائم البيئة يجب توفر 3 شروط نص عليها المشرع الجزائري في المادة 51 مكرر من قانون العقوبات.

أولا: ارتكاب الجريمة من شخص طبيعي له حق التعبير عن إرادة الشخص المعنوي:

تعتبر المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي مسؤولية غير مباشرة لأن الجريمة لا يمكن أن ترتكب إلا من الشخص الطبيعي باعتبار أن الشخص المعنوي كائن غير مجسم وليس له إرادة حرة وهذا ما جاءت به المادة 51 مكرر، فيكون الشخص المعنوي مسؤولا

جزائيا عن الجرائم التي ترتكب لحسابه من طرف اجهزته أو ممثليه الشرعيين عندما ينص القانون على ذلك.

[1] ينظر المادة 18 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.
[2] ينظر المادة 51 مكرر من قانون العقوبات

كما اخذ المشرع الجزائري بازدواجية المسائلة الجزائية للأشخاص الطبيعية والمعنوية هذا ما تبيئه المادة 51 مكرر/ 2 من قانون العقوبات.[1]

وكذلك تتبين هذه الازدواجية للمسؤولية الجنائية في المادة 92/3 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة عندما يكون المالك أو المستغل شخص معنوي، تلقى المسؤولية المنصوص عليها في الفقرتين أعلاه على عاتق الشخص أو الأشخاص من الممثلين الشرعيين أو المسيرين الفاعلين الذين يتولون الاشراف أو الإدارة أو كل شخص آخر موظف من طرفهم نتيجة هذه الازدواجية لتوفير حماية أو أكثر وأشمل للبيئة.[2]

فلا تقوم مسؤولية المنشأ إلا عن طريق الأشخاص الطبيعيين المحددين قانونا وهم الأشخاص الذين يمثلون أهمية كبيرة في المنشأة، حيث يكون منوط إليهم التسيير والاشراف على المنشأ، فالسلوك المادي الذي يقوم به الشخص الطبيعي الذي يعتبر عضوا أو ممثل للشخص المعنوي يعد ركنا من أركان الجريمة البيئية المسندة للشخص المعنوي، واذا قام الشخص المعنوي بتوكيل شخص طبيعي للقيام بعمل ما وارتكب الوكيل جريمة تلويث البيئة الحساب هذا الشخص المعنوي فإن هذا الأخير يسأل عن هاته الجريمة لأن هذا الوكيل يعد بمثابة الممثل القانوني للشخص المعنوي.

ثانيا : ارتكاب الجريمة لحساب الشخص المعنوي

لم يعرف المشرع الجزائري مضمون هذه الفكرة مما يعطي سلطة تقديرية واسعة للقاضي في التطبيق، لكن يجب أن يفهم منها أن الاضرار التي يسيرها أعضاء أو ممثلي الشخص المعنوي يجب أن يتحملها هذا الأخير بحكم أن الخطأ المسبب للضرر قد ارتكب

في نطاق تنظيم وتسيير الشخص المعنوي وبحثا عن تحقيق فائدة مهنية، أي أن يستفيد الشخص المعنوي من النشاط الذي قام به الشخص الطبيعي نصت المادة 121/2 من قانون العقوبات يسأل الشخص المعنوي في الحالات التي حددها القانون أو اللائحة عن الجرائم التي ترتكب لحسابه."

بمقتضى هذا الشرط لا تسأل الأشخاص المعنوية عن الجرائم التي يقع من ممثليها اذ ما ارتكب لحسابهم الشخصي أو لسبب أجنبي عن نشاط الشخص الاعتباري.

وتفعيل هذا الشرط من شأنه انه طرح تساؤل مفاده: هل تسأل المؤسسة الأم في حالة ارتكاب الجريمة لحساب احداها ؟

للإجابة عن هذا التساؤل ينبغي التمييز بين حالتين:

[1] ينظر المادة 51 مكرر من قانون العقوبات.
[2] ينظر المادة 92 القانون 03-10 المتضمن حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة .

الحالة الأولى : إذا كانت المنشأة الأم تمارس أي نوع من السيطرة أو التأثير على الفرع فإن المسؤولية الجزائية تقع على هذا النوع.

الحالة الثانية: إذا كانت المؤسسة الأم هي التي تسيطر وترسم الاطار العام لجميع الفروع، بحيث تعتبر هذه الأخيرة أداة تنفيذية لاستراتيجية الشركة الأم، فالمسؤولية الجزائية تقع على عاتق المسؤولية الأم.[1]

ثالثا : ارتكاب احدى الجرائم البيئية المنصوص عليها في التشريع الجزائري

يتبين هذا من خلال المادة 5 مكرر من قانون العقوبات ان المشرع الجزائري حدد المسؤولية الخاصة، فيجب أن يكون النص المجرم للاعتداء على البيئة واضح ودقيق بحيث تكون مهمة القاضي سهلة في تحديد نوع الجريمة البيئية والمشرع وسع من مبدأ شرعية التجريم، وذلك من خلال مبدأ الحيطة والذي مفاده توفير الحصانة الجنائية للبيئة بصفة مسبقة، وذلك بالرغم من غياب النص الجنائي خاصة عند وجود احتمال الخطر أو عند وقوع ضرر بيئي.

لقد تجسد هذا المبدأ في التشريع البيئي في المادة 3 من القانون رقم 03-10

الفرع الثالث : حالات انتقاء المسؤولية الجزائية

المشرع الجنائي وان كان يتوخى من وراء تجريم الأفعال والنشاطات الضارة بالبيئة حماية مصالح محل اعتبار، فهو مقيد بتحقيق تلك الغاية المرجوة بشرط عدم التسليم بهذا المبدأ على اطلاقه، بسبب ان الفعل لا ينطوي في كل الحالات على عدوان يصيب المصلحة المحمية قانونا وأن الجزاء المقرر له يصدر مصالح أولى بالرعاية والاعتبار، ومن هنا برزت أهمية أسباب الاباحة وموانع المسؤولية كحالات مفضية إلى سقوط المسؤولية الجزائية والآثار المترتبة عليها والتي أصبحت محل اعتراف التشريعات الجنائية عموما، ومنها التشريع الجزائري.

وقد نظم المشرع الجزائري موانع المسؤولية الجزائية في قانون العقوبات الجزائري ونص على أسباب منعها في المادة 47 التي تنص على الجنون، والمادة 48 تنص على حالة الضرورة، والمواد 49 50 51 التي تنصب على صغر السن.[2]

ويمكن القول بأن أسباب منع المسؤولية ذات الطبيعة الشخصية يقتصر أثرها على من توفر لديه المانع ولا يمتد إلى سواه ممن ساهم معه في ارتكاب الجريمة البيئية، ويعني توافر أي

[1] ينظر المادة 121 من قانون العقوبات .
[2] ينظر المواد 47-51 من قانون العقوبات .

مانع منها منع المسؤولية الجزائية وسقوط الجزاء المقرر قانونا دون ان يكون لذلك أي تأثير على قيام المسؤولية المدنية، حيث تبقى قائمة على الرغم من عدم قيام المسؤولية الجزائية.[1]

المطلب الثاني: آليات حماية المحميات الطبيعية

يعتمد التنفيذ الناجح للاستراتيجية البيئية اعتمادا كبيرا على وجود القوانين والأنظمة الصحيحة والسياسات الاقتصادية والإدارية الجيدة للإشراف على حسن تطبيقها، وينبغي لهاته التشريعات والسياسات حماية البيئة، ويجب تظافر كل من جهود الحكومة والهيئات الأخرى لنجاح برنامج الاستدامة.

الفرع الأول: آليات تنظيمية وقانونية

تعتبر أهم وأكثر الوسائل حماية للبيئة وانتشارا وقبولا في غالبية دول العالم، هذه الوسائل تحد من التلوث الناتج عن أنشطة الانسان باعتبار القانون يكفل حماية متميزة للبيئة وهناك اسلوبين:

1- **أسلوب التقنية:** تختار السلطات المركزية أو المحلية وسائل فنية لمواجهة التلوث وتفرض على الأفراد أو المنشأ استخدام هذه الوسائل الفنية وإلا تعرض من لا يلتزم بها للعقوبة كالحبس أو الغرامة مع سحب ترخيص مباشرة النشاط أو وقفه مدة معينة إلى غير ذلك من العقوبات المتفاوتة في الشدة والردع.

2- التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم يتمثل في التحديد المباشر لمستوى التلوث المسموح به للأنشطة الاقتصادية مثل تحديد الحدود العليا للانبعاثات أو بمستويات تركيز التلوث المسموح به من كل مصدر.[2]

الفرع الثاني: آليات تكنولوجية

هي طريقة غير مباشرة أثبتت نجاعتها في المحافظة على البيئة ومستعملة بكثر في الدول المتقدمة، حيث تستعمل تقنيات متطورة لتقليص ما أمكن من انبعاثات الغازات الضارة أو الدخان في الجو وكذا التخلص من ملوثات المياه والطبيعة بصفة عامة.

1 - تكنولوجيا الإنتاج الأنظف: يجب استخدام التكنولوجيا النظيفة في العمليات الإنتاجية وهي عبارة عن أساليب ومعدات وآليات انتاج تقلل أو تحد من أشكال التلوث أثناء التشغيل والآثار السلبية للمنتجات والخدمات على البيئة والمحافظة على المواد الطبيعية والطاقة من المخلفات الخطيرة وزيادة معدل الإنتاجية وخفض التكاليف وزيادة المبيعات.

[1] باديس الشريف: الحماية الجنائية للبيئة في القانون الوطني والمواثيق الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون جنائي دولي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي 2018-2019، ص 53

[2] قويدر كمال، مرجع سابق، ص 136

2- إعادة تدوير المخلفات: تشتمل عمليات إعادة التدوير للمخلفات تلك العمليات التي تؤدي إلى إعادة استخدام منتج أو سلعة أو مادة معينة بعد إصلاحها أو تنظيفها، وكذلك جمع العمليات التي تنصب على الاستفادة الاقتصادية من أحد مخلفات عمليات الاستهلاك.

الفرع الثالث : آليات نوعية وتكنولوجية

إن الآليات النوعية والتكنولوجية تعمل على الحد من النشاطات التي يمكن ان تكون ضارة وتشجع السلوك السليم، وذلك في موازاة تشجيع السياحة الخضراء لاعتبارها فرصة الزيادة الطلب والاستفادة من قطاعات سياحية جديدة.

1 - التوعية البيئية:

هي ادراك الفرد لمتطلبات البيئة عن طريق احساسه ومعرفته بمكوناتها وعلاقتها وكذلك القضايا البيئية وكيفية التعامل معها ولتحقيق التوعية توجد ثلاث مؤشرات تتمثل في :[1]

- ✓ **الثقافة البيئية** هو عملية تعلم تزيد من معرفة الناس بالبيئة والتحديات المرتبطة بها وادراكهم لها كما يطور المهارات والخبرات اللازمة لمواجهة تلك التحديات.
- ✓ **التربية البيئية** عبارة عن جهد يستهدف تعديل السلوك تعديلا إيجابيا عن طريق اكتساب المتعلم المعلومات والمهارات والقيم التي يكون بها قادرا على تطوير بيئته

بما يجعلها اقدر على امتصاص الملوثات وإعادة تحليل المركب منها إلى الحال الطبيعي مع التقليل الفعلي من الملوثات من جهة والتحكم بها من جهة أخرى حفاظا على الحياة والسعادة.

✓ **الإعلام البيئي:** يعد الاعلام من أهم أهدافه تحقيق الوعي وتنمية الحس بالبيئة من خلال استخدام وسائل الإعلام جميعها لتوعية الفرد ومده بكل المعلومات التي ترشد سلوكه، وترتقي به إلى مسؤولية المحافظة على البيئة.

2 - تنمية الموارد البشرية في مجال البيئة التدريب البيئي:

يهدف التدريب البيئي إلى اكتساب الموارد البشرية في المجتمع المعارض والاتجاهات والمهارات البيئية السليمة التي تجعلهم قادرين على القيام بمهامهم بنجاح والتعامل الصحيح مع البيئة، ولا يقتصر دور التدريب في مجال البيئة على تنمية المعارف واتجاهات ومهارات الأفراد فقط بل يتعداها إلى مرحلة استثمار الطاقات التي يختزنوها ولم تجد طريقها للاستخدام الفعلي بعد، بالإضافة إلى تعديل السلوك وتطوير أساليب الأداء الإيجابي نحو البيئة وذلك من خلال التدريب النظري والعلمي.

[1] قويدر كمال، المرجع السابق، ص 140.

ملخص الفصل الأول

من خلال ما تم التعرض اليه نصل الى ان المحميات الطبيعية تشكل جزءا أساسي ودورا فعالا في البيئة، ومن أجل ضمان حماية ناجعة للمناطق المحمية وتسييرها بصورة جيدة توجب معرفة هذه المناطق وفرض حماية ضرورية لها حفاظا على طابعها ، ولذلك من المشرع الجزائري قانون خاص بالمجالات المحمية تمثل في القانون رقم 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في اطار التنمية المستدامة.

حيث جرم المشرع الجزائري جميع الافعال التي تعد اعتداءات على المحميات الطبيعية

وقد تم تقسيم الجرائم البيئية حسب طبيعتها وحسب خطورتها . ونظرا لخطورة الجرائم البيئية حرص المشرع الجزائري على مسائلة جميع الأشخاص الناتجة عنهم افعال تشكل اعتداءات على البيئة ولم يستثني المشرع الشخص المعنوي عن ذلك فهو أيضا يسأل جزائيا اذ أحدث جريمة بيئية

الفصل الثاني: الحماية الإجرائية للمحميات الطبيعية

من المسلم به أن الأحكام الإجرائية الخاصة بتسيير المتابعات الجزائية بوجه عام والمتابعة الجزائية لمرتكبي جرائم تلويث البيئة بوجه خاص، تستهدف تحقيق مصلحتين متعارضتين، الأولى مصلحة عامة تتمثل في حفظ الاستقرار والامن داخل المجتمع عن طريق تحقيق الردع اللازم، والثانية مصلحة خاصة هي مصلحة المتهم وتتمثل في حصوله على الظروف والشروط التي تؤدي الى تحقيق المحاكمة العادلة ولا يكون ذلك طبعا الا من خلال مواجهته بكافة الأدلة المتحصل عليها.

لذلك تعد الجرائم البيئية بمختلف أنواعها من قبيل الأفعال غير المشروعة بحكم تعارضها على المصالح الفردية والجماعية المحمية بمقتضى القانون، وحيث ان ضمان احترام نصوص القانون لا يمكن الوصول اليه في الكثير من الحالات عن طريق الجزاءات الجنائية لوحدها، فان الحاجة تستدعي وجوب تدعيم هذا النوع من الجزاءات بجزاءات وتدابير من طبيعة قانونية مغايرة أو ما يعرف بالجزاءات غير الجنائية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث **الهياكل والأجهزة المكلفة بتسيير المحميات الطبيعية** في المطلب الأول، أما المطلب الثاني **وضع قواعد تسيير وحماية المحميات.**

المبحث الأول: الحماية الإدارية للمحميات.

تكمن الحماية الإدارية للمحميات الطبيعية في وضع أجهزة وهياكل تتولى تسييرها وهو ما سنتناوله في المطلب الأول ونتعرض في المطلب الثاني إلى قواعد تسييرها لتكفل حمايتها وفق مخططات تسير وتوجيه خاصة بها.

وسنحاول من خلال هذا المبحث **الإحاطة بالهياكل و الأجهزة المكلفة بتسيير المحميات الطبيعية** في المطلب الأول، أما المطلب الثاني **سنتطرق فيه الى وضع قواعد تسيير و حماية المحميات**

المطلب الأول: الهياكل والأجهزة المكلفة بتسيير المحميات الطبيعية.

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الجهات الإدارية المختصة في مجال الرقابة كالولاية والبلدية والموظفون المختصون وكذلك الهيئات المركزية المعينة أنشأت التشريعات عدة أجهزة وهيئات عمومية تعمل على التسيير المباشر والغير مباشر لهذه المناطق.

الفرع الأول: التسيير المباشر للمحميات الطبيعية.

نقصد بها المؤسسات التي تتولى التسيير المباشر للمحميات الطبيعية والتي نصت عليها التشريعات الخاصة، فالبنسبة للمناطق المحمية الطبيعية نجد أن القانون رقم 11-02 السابق ذكره إستحدث بموجب المادة 34[1] منه أنه يعود تسيير المجالات المحمية للمؤسسة التي أنشأت بمبادرة من السلطة التي قامت بإجراء تصنيف المجال المحمي المعني، فإن السلطة التي قامت بالمبادرة بطلب تصنيف المجال المحمي هي التي تقوم بإنشاء المؤسسة التي تقوم بتسيير المجال المحمي، وهذه السلطة التي قامت بإجراء التصنيف بموجب المادة 19[2] من

نفس القانون هي الإدارات العمومية أو الجماعات الإقليمية مثل الوزارة، الولاية البلدية وتعود مهمة تسيير المنطقة المحمية إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري.

كما ينص القانون 03-03[3] أن تسيير للمناطق السياحية يتم عن طريق الوكالة الوطنية. للسياحة وهو ما نصت عليه المادة 22 من نفس القانون حيث جاء فيها: تمارس حق الشفعة للدولة في هذه المناطق وعلى جميع عمليات البيع والتأجير كما ألزم القانون المتعاقدين إشعار الوكالة بهذه العمليات تحت طائلة البطلان المطلق للعقد.

وبالنسبة للمناطق الساحلية نجد المحافظة الوطنية للساحل إلى جانب الوزارة المكلفة بالسياحة، فقد جاء في المادة 24 من القانون 02-02[4] المتعلق بحماية الساحل وتنميته بأنها هيئة عمومية تكلف بالسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه على العموم والمنطقة الشاطئية على الخصوص وتضطلع بإعداد جرد وإحصاء للمناطق الشاطئية.

بالنسبة للمناطق المحمية الثقافية فمن الملاحظ عند دراسة أحكام القانون 98-04 لاسيما المادة منه المتعلق بحماية التراث الثقافي أن الممتلكات الثقافية المحمية تسير وفقا الأحكام القانون 90-30 المتعلق بالأملاك الوطنية.

نصت المادة 40 من القانون 98-04 [5] المتعلق بحماية التراث الثقافي، أن الحظيرة الثقافية تسند حمايتها والمحافظة عليها إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة، كما تنص المادة 79 من نفس القانون أنه تنشأ لدى الوزير المكلف بالثقافة لجنة وطنية للممتلكات الثقافية تكلف بإبداء رأيها في جميع المسائل المتعلقةبالممتلكات الثقافية، وتنشأ على مستوى كل ولاية لجنة للممتلكات الثقافية تكلف بدراسة طلبات التصنيف.

الفرع الثاني: التسيير الغير مباشر للمحميات الطبيعية.

هي المؤسسات والهيئات التي تتولى الوصاية على المناطق المحمية أو تتدخل عند القيام بصلاحياتها في تسيير هذه المناطق وهذه الهيئات متواجدة على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي وهي:

أولا ـ الهيئات المركزية

هي الهيئات المتواجدة على مستوى قمة الهرم الإداري مثل الوزارات والإدارات وهي:

---

[1] راجع المادة 34 من القانون 11-02 المتعلق بالمجلات المحمية في إطار التنمية المستدامة .

[2] المادة 19 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، المصدر نفسه.

[3] القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، ع، 11، ج ر 2003

[4] راجع المادة 24 من القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتنميته ، ع 10 ، ج 2، 2002

[5] راجع المادة 40 من القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، المؤرخ في 17 جوان 1998، ع 44، ج ر، 1998.

1-وزارة البيئة وتهيئة الإقليم:

لقد أدى تناوب مختلف القطاعات الوزارية على موضوع حماية البيئة إلى عدم إستقرار الإدارة البيئية المركزية وعدم وضوح آثار نشاطها طيلة الثلاث عشريات الماضية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أثار التلوث الحضري والصناعي وتسارع وتيرة تدهور الأوساط الطبيعية، إذ دفعت هذه الحالة بالسلطات العامة إلى الاقتناع بضرورة إيجاد وزارة خاصة بالبيئة أو وزارة تدمج اختصاصات متجانسة مع موضوع حماية البيئة، وقد ترجم هذا الاقتناع في الخيار الثاني من خلال إحداث وزارة خاصة بحماية البيئة تسمى بوزارة البيئة وتهيئة الإقليم[1] ووضعت الإدارة المركزية لوزارة تهيئة الإقليم تحت سلطة الوزير الذي حددت مهامه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-08 التي تحدد صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة،[2] ويتألف التنظيم الهيكلي من الأمين العام ورئيس الديوان والمفتشية العامة والمديرية العامة للبيئة.

والمديرية العامة للغابات اللذان توجد بهما مديريات فرعية تهتم بالمناطق المحمية فعلى مستوى المديرية المركزية للغابات توجد المديرية الفرعية للحظائر والمجمعات النباتية، كما توجد على مستوى المديرية المركزية العامة للبيئة مديرية الأنواع والمناطق المحمية

فمنذ سنة 2001 نجد رأس الهيكل الإداري المنظم للبيئة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة [3] التي تعتبر السلطة الوصية على المناطق المحمية الطبيعية عن طريق تسييرها بالرقابة السلمية التي تفرضها على مختلف المديريات الولائية للبيئة وذلك لضمان تطبيق الأهداف المتوخاة من الحماية لهذه المناطق.

ويوجد على رأس الوزارة، وزير تهيئة الإقليم والبيئة، فنجد المادة 10 من القانون السابق تنص على أنه يكلف بالسهر على حسن سير الهياكل المركزية وغير المركزية في الوزارة وكذا المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايته ومنها المؤسسة المكلفة بتسيير المنطقة المحمية، ومن المهام المكلف بها الوزير في ميدان المناطق المحمية ما يأتي:[4]

- المبادرة بقواعد وتدابير حماية الموارد الطبيعية والبيولوجية والأنظمة البيئية وتنميتها والحفاظ عليها.
- السهر على مطابقة المنشآت المصنفة على ضوء نصوص التشريع والتنظيم. المساهمة في تصنيف المواقع والمساحات التي تكتسي أهمية من الناحية الطبيعية أو الثقافية أو العلمية.
- المبادرة في أعمال التوعية والتربية والإعلام في مجال البيئة، وتشجيع إنشاء جمعيات حماية البيئة وتدعيمها.

توجد على مستوى الوزارة المديرية الفرعية للمواقع والمناظر والتراث الطبيعي والبيولوجي وتكلف بما يلي:

- المساهمة في جميع أعمال وبرامج إعادة تأهيل إعادة جلب السلالات المهددة بالانقراض
- المساهمة في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتصلة على الخصوص بجلب السلالات الداخلية والعضويات المعدلة وراثيا.
- المساهمة في تحديد وتصنيف المجالات المحمية من أجل المحافظة عليها ووقايتها.
- المساهمة في وضع ترتيبات الحماية من الأخطار التكنولوجية البيولوجية.

كما تعززت الوظيفية الرقابية لتهيئة الإقليم، والتي ضلت مغيبة طيلة العشريات الماضية باعتماد مخابر ومكاتب دراسات ومكاتب خبرات ومكاتب استشارات، ووكالات علمية متخصصة[5]

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 01-90 المؤرخ في 07 يناير 2000، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. 04،ج، ر،2001

[2] مرسوم تنفيذي رقم 01-08، صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة، ع 04 ، جره المؤرخة في 14 جانفي 2001 -مرسوم تنفيذي 01-01 المؤرخ في 07 يناير 2001 والمتضمن إحداث المفتشية العامة في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة وتنظيمها وسيرها، ع ، 04، ج، ر، 2001.

[3] تم إحداث وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بموجب المرسوم 01-09 المؤرخ في 14-01-2011 العدد لج، ر، وعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-351 المؤرخ في 18 نوفمبر 2007

[4] المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 01-01 المؤرخ في 07 يناير 2011، الذي يحدد وزير تهيئة الإقليم والبيئة.

[5] المادة 22 من قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المصدر السابق

2- الهياكل الوزارية الأخرى:

-وزارة السياحة: والتي من مهامها المحافظة على الوسط الطبيعي ومحاربة تدهور المواقع السياحية.

-وزارة الثقافة: ويبرز دورها في حماية المناطق المحمية الثقافية التي تشكل معالم أثرية ذو قيمة فنية أو تاريخية هامة بإنشاء مديريات الحماية التراث الثقافي والمعالم التاريخية والمتاحف والحظائر الوطنية وهيئة تصنيف الآثار، والتي تتكون من عدة مديريات فرعية من بينها مديرية التراث الثقافي التي تتكون بدورها من المديرية الفرعية للمعالم والآثار التاريخية والمديرية الفرعية للمتاحف والحظائر الوطنية حظيرة الهقار والطاسيلي) ونظرا لأهمية الآثار دعمت وزارة الثقافة بالوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية[1]

دعما لتدخل وزارة الثقافة في حماية البيئة الثقافية، أنشأت هيئة متخصصة في تصنيف الآثار والمواقع التاريخية والتي تتولى إحصاء وتصنيف قائمة من الآثار والمواقع التاريخية عبر مختلف ولايات الوطن.[2]

ثانيا : الهيئات المحلية.

تؤدي الهيئات المحلية دورا أساسيا في تسيير المحميات الطبيعية والحفاظ على التراث بالثقافي والطبيعي، فهي تمثل أداة لتنفيذ وتجسيد القواعد التي تنظم هذه المناطق، لهذا فإن للولاية والبلدية دورا هاما في المناطق المحمية لما لها من اختصاصات في هذا المجال.

1- دور الولاية في مجال المناطق المحمية

الولاية هي الجماعة الإقليمية العمومية للدولة وتمتع بالشخصية المعنوية، بالإضافة إلى الاستقلال المالي والقانوني، وهي تشكل مقاطعة إدارية للدولة، ولها دور في حماية التراث الوطني الطبيعي والثقافي وبذلك تساهم مع الدولة في إدارة وترقية الإقليم وتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، ويشرف عليها شخص يدعى الوالي[3]، فمن صلاحيات المجلس الشعبي الولائي وفقا للمادة 77 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية[4]، أنه يتداول مع المجلس الشعبي الولائي في مجال السياحة والتراث الثقافي والتاريخي وحماية البيئة.

كذلك من إختصاصات المجلس الشعبي الولائي طبقا لنص المادة 85 من نفس القانون أنه يبادر بالإتصال مع المصالح المعنية بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية.

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة المداومة في الولاية، إلى جانب اختصاصاته العامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نص قانون الولاية على بعض إختصاصاته الأخرى المتعلقة بحماية البيئة ومنها المناطق المحمية فطبقا لنص المادة 85 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية أنه[5]:

- يبادر بالاتصال مع المصالح المعنية بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية.
- العمل على تهيئة الحظائر الطبيعية والحيوانية ومراقبة الصيد البحري ومكافحة الإنجراف والتصحر.

من بين اختصاصات الوالي نجدها في القانون 11-02 أن تصنيف المناطق المحمية الطبيعية التي تمتد على بلديتين أو أكثر يصدر بقرار من الوالي التي تقع المنطقة ضمن إقليم الولاية، وكذلك توجد على مستولى الولاية مديريات البيئة للولايات، فلقد نظمها المرسوم التنفيذي رقم 03 494 المؤرخ في

---

[1] مرسوم رقم 87-10 المؤرخ في 6 يناير 1987 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية.

[2] قرار مؤرخ في 12 مارس 1992 يتضمن إحداث هيئة التصنيف الآثار والمواقع التاريخية، ج، ر، العدد: 22، 1992

[3] الموسخ محمد دور الجماعات المحلية في حماية البيئة الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، المنعقد يومي : 03/04 ماي 2009، ص 146، أنظر الموقع الإلكتروني biskra.dz -https//www.lab.univ تاريخ زيارة الموقع: 10/04/2023، على الساعة 15 زوالا.

[4] القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري سنة 2012 المتعلق بالولاية، ع، 12، ج ره المؤرخة في 2012

[5] القانون رقم 12-07 .

17 ديسمبر 2003 المتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولايات وتنظم هذه المديريات في مصالح ومكاتب يسيرها مدير يعين بموجب مرسوم بناءا على إقتراح الوزير المكلف بالبيئة.

2- دور البلدية في مجال المناطق المحمية

تعتبر البلدية إحدى المرافق الرئيسية في تطبيق تدابير حماية ومراقبة المناطق المحمية وبما أن البلدية هي الهيكل المحلي الأساسي للتنظيم اللامركزية فإنه يقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال حماية المناطق المحمية وهذا ما نصت عليه المادة 90 من القانون 11-10[1]، المتعلق بالبلدية على أنه يشترط الموافقة المسبقة للمجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شأنها الإضرار بالبيئة.

كما أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يعد من الأشخاص الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية في البحث والتحري عن الجرائم الواقعة على المناطق المحمية طبقا للمادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية.

وللمجلس الشعبي البلدي عدة مهام متعلقة بالمناطق المحمية حيث تنص المادة 107 من القانون 11-10 على أن المجلس الشعبي البلدي يعد برامجه السنوية تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية من بينها المخططات التوجيهية لتسيير المناطق المحمية.

وتنص المادة 116 من نفس القانون على أن البلدية تسعى لحماية التراث المعماري طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بالسكن والتعمير والمحافظة على التراث الثقافي وحمايته ويتمثل في إختصاصات البلدية في:

بإعتبار المناطق الطبيعية تراثا وطنيا استراتيجيا، نص المشرع على دور البلدية في 81/41 ية المناطق المحمية الطبيعية وخاصة في مجال حماية الغابات لاسيما الواقعة في المناطق المحمية من خلال ما يلي:

العمل على تهيئة غابات الترفيه قصد تحسين البيئة التي يعيش فيها المواطن.

القيام بأي عمل يرمي إلى حماية الغابات وتطوير الثروة الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية وحماية الأراضي وكذلك النباتات.

ولهذا تتولى البلدية في إطار حماية الثروة الغابية تطبيق التشريع الساري المفعول، وتنفيذ أعمال الوقاية ومكافحة الحرائق والأمراض وأسباب الإتلاف.

3- الهيئات الأخرى:

إلى جانب هذه الهيئات المختصة بالدفاع عن المحميات الطبيعية نجد كذلك:

- تنفيذ برامج تربية الحيوانات البرية وتقليص تأثير الأنشطة الإنسانية على البيئة الطبيعية والحيوانية.

ويعتبر الديوان الوطني للحياة الفطرية والصيد البري في الجزائر هو الجهاز الرسمي الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية وإدارة الموارد الحيوانية والنباتية في البلاد، ويعمل بالتنسيق مع وزارات أخرى وجهات معنية، مثل وزارة البيئة والطاقات المتجددة، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية[2]

المطلب الثاني: وضع قواعد تسيير وحماية المحميات.

[1] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان سنة 2011 المتعلق بالبلدية . ع . 37 ج ر المؤرخ في 22 جويلية 2011

[2] موقع الديوان الوطني للحياة الفطرية والصيد البري في الجزائر http://www.oncfs.dz تاريخ الدخول 14-02 – 2023، على الساعة 12:00

بعد التطرق لأهم الأجهزة المختصة بتسيير المحميات الطبيعية لابد من إبراز القواعد التي وضعتها التشريعات المنظمة للمناطق المحمية لهذه الهيئات الإدارية من أجل تسييرها وحمايتها، وهذه القواعد منها تنظيمية توجيهية لتسيير هذه المناطق وقواعد تقنية توضح آليات التسيير والحماية الإدارية لهذه المناطق. ويعتبر التخطيط أداة تحديدية لمختلف الأنشطة والتدخلات ووسيلة للكشف على جملة من الأعمال والتحضيرات تمكن من رسم رؤية واضحة للمستقبل في إطار أدوات للتقنين والتسيير[1]

الفرع الأول: وضع المخططات التوجيهية لتسيير المحميات الطبيعية.

وضعت معظم التشريعات المنظمة للمناطق المحمية مخططات لتسيير المناطق المحمية وهذه المخططات تبين الأهداف المسطرة لحفظ وحماية المناطق وتتناول هذه المخططات وفق أنواع هذه المناطق.

أولا بالنسبة للمناطق المحمية الطبيعية

نصت المادة 36 من القانون 11-02[2] المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة ، بأنه ينشأ مخطط تسيير يحدد توجيهات المجال المحمي وتثمينه وتنميته المستدامة كما يحدد الوسائل الازمة لتنفيذه، ويفهم من هذه المخططات أنها تحدد طريقة تسيير المناطق المحمية وتوجيه الأهداف المسطرة البعيدة المدى من أجل تسيير هذه المناطق المحمية نصت المادة 37[3] من نفس القانون أن هذا المخطط يوضح العناصر التالية:

- ❖ خصائص التراث وتقييمه
- ❖ الأهداف الاستراتيجية والعلمية
- ❖ وسائل الحماية والتسيير الواجب تنفيذها
- ❖ برنامج التدخل على المستوى القصير والمتوسط
- ❖ برنامج البحث
- ❖ تدابير حماية المجال المحمي

ونصت نفس المادة على أنه تحدد كيفية إعداد مخطط تسيير المجال المحمي والمصادقة عليه

ومراجعته عن طريق التنظيم. وهذه المخططات لها قيمة تنظيمية وبرنامج عمل على هذه المناطق من أجل صيانتها والمحافظة عليها، وتكون متناسقة مع الوثائق الأخرى الخاصة بالتخطيط كمخطط شغل

الأراضي والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. وفي الواقع فإن مخططات التسيير هذه تعرف تأخرا في إعدادها مقارنة بتاريخ إنشاء الحظائر الوطنية، فلا بد من إضفاء الطابع القانوني على مخططات التسيير كونها تمثل

مكسب هام للمناطق المحمية على الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات المميزة لكل موقع وإدماج السكان المحليين في هذه المخططات[4]
كذلك تنص المادتين 37 و 38 من القانون 84-12 [5]المتعلق بالغابات ، على أن الغابات كذلك تخضع في تسييرها لمخطط تهيئة يقره الوزير المكلف بالغابات بعد إستشارة المجموعات المحلية طبقا للسياسة الوطنية للتهيئة العمرانية.

---

[1] Brahim Benyoussef Analyse urbaine (element de methodologie) 3eme edition.office des publication universitaires, ben aknoun Alger.2011.p20

[2] القانون 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة المصدر السابق.

[3] المادة 37 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، المصدر السابق.

[4] حسن حميدة، التخطيط البيئي كالية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه جامعة سعد دحلب البليدة، 289 290 2009

[5] لقانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه. قانون 03-01

وبالنسبة للمناطق الساحلية فقد نصت المادة 26 من القانون 02- 02 [1] المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، على مخطط تهيئة وتسيير المناطق الساحلية فينشأ هذا المخطط في البلديات المجاورة للبحر من أجل حماية الفضاءات الشاطئية لاسيما الحساسة منها ويسمى مخطط تهيئة الشاطئ، وهدف هذه المخططات هو توحيد مجمل الإجراءات والتدابير ذات الطبيعة الوقائية والمحافظة على المنطقة المحمية الساحلية.

كذلك نصت المادة 13 من القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة أنه يساهم مخطط التهيئة الساحلية في التهيئة السياحية التي تتم في إطار إحترام الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والعمران، ويقصد هنا إحترام مخططات تسيير المناطق الثقافية وكذلك مخطط التهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

وعلى إثر ذلك صدر المرسوم 09-114 الذي يحدد شروط إعداد مخطط تهيئة الشاطئ ومحتواه وكيفية تنفيذه والذي تنص المادة 2 منه على أن هذا المخطط يتضمن:

تقرير تقني يبرز تحديد منطقة تدخل مخطط تهيئة الشاطئ وكذلك نظام تهيئة وتسيير الساحل الذي يشمل التدابير المحددة بموجب القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه

ويتضمن هذا النظام حماية الفضاءات الطبيعية والأوساط الساحلية الحساسة والمساحات المحمية والمناطق المهددة[2].

كما أحال القانون على التنظيم في كثير من المواد، كما أنه من البديهي عندما يبدأ في تطبيق القوانين الجديدة بصفة فعلية ومؤكدة سوف يكون لها تأثير مباشر على أدوات التهيئة والتعمير التي نص عليها القانون 29-90 سواءا تعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو مخطط شغل الأراضي لأنه يجب عند إعدادها الأخذ بعين الإعتبار ما ورد في هذه المخططات وما جاء بها من التوجيهات.

ثانيا ـ بالنسبة للمناطق المحمية الثقافية

لقد خص المشرع الجزائري المناطق المحمية الأثرية إلى مخططات تسيير وتوجيهية فبالنسبة للمواقع الأثرية والمنطقة المحمية التابعة لها نصت المادة 29 من القانون 98 04 [3]على أنها تخضع لمخطط حماية وإستصلاح المواقع الأثرية والمناطق المحمية التابعة لها وهو مخطط يحدد القواعد العامة والإرتفاقات المطبقة على الموقع الأثري والمنطقة المحمية التابعة له في إطار إحترام أحكام المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة والتعمير، ويقرر إعداده ويتم المصادقة على مشروع المخطط بموجب مداولة من المجلس الشعبي الولائي ويتم الموافقة عليه بصفة نهائية وبعد إجراء التحقيق العمومي بموجب قرار من الوزير المكلف بالثقافة الذي يتم نشره في الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ثم يتم تنفيذه وتسييره من طرف مديرية الثقافة للولاية بالتشاور مع رئيس أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية الواقعة في إقليمهم المناطق المحمية.

كما تنص المادة 30 من القانون 98-04 على أن المخطط يحدد القواعد العامة للتنظيم والبناء والهندسة المعمارية والتعمير عند الحاجة وكذلك تبعات استخدام الأرض والإنتفاع بها،

أي كيفية القيام بأشغال الترميم والبناء واستغلال هذه المواقع من أجل ضمان المحافظة عليها وحمايتها، وبالنسبة للقطاعات المحفوظة فإنه وطبقا للمادة 43 من القانون 98-04 تزود القطاعات المحفوظة بالمخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، وهو مخطط يحدد القواعد العامة وارتفاقات إستخدام الأرض والشروط المعمارية التي يتم على أساسها المحافظة على العقارات والإطار الحضري، كما ينص على إجراءات خاصة للحماية الموجودة داخل المنطقة المحفوظة، ويتم إعداده بنفس الإجراءات والمراحل التي يعد بها مخطط حماية المواقع الأثرية التي تم التطرق لها إلا أنه يصدر هذا المخطط بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالثقافة والداخلية والجماعات المحلية

[1] االمؤرخ في 19 فبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة. 40

[2] انظر المادة 4 من المرسوم رقم 90-114 المؤرخ في 7 أفريل سنة 2009، الذي يحدد شروط إعداد مخطط تهيئة الشاطئ ومحتواه وكيفية تنفيذه.

[3] القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، المصدر السابق

والبيئة والتعمير والهندسة المعمارية بالنسبة للقطاعات التي يقل عدد سكانها عن خمسين ألف 50.000 نسمة، أو بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزراء المكلفين بالثقافة والداخلية والجماعات المحلية والبيئة والتعمير والهندسة المعمارية بالنسبة للقطاعات التي يفوق عدد سكانها خمسين ألف 50.000 نسمة.

كما تنص المادة 40 من القانون 98-04 على أنه بالنسبة للحظائر الثقافية تعد المؤسسة المكلفة بتسيير هذه الحظائر بإعداد المخطط العام لتهيئة الحظيرة، وبعد هذا المخطط أداة للحماية يدرج في مخططات التهيئة والتعمير ويحل محل مخطط شغل الأراضي بالنسبة إلى المنطقة المعنية[1]

الفرع الثاني: القواعد التقنية لتسيير المحميات.

بعد التطرق للقواعد التنظيمية لتسيير المناطق المحمية عن طريق مختلف مخططات تسييرها، سنتحدث في الفرع الثاني عن القواعد التقنية التي من خلالها تلجأ الإدارة إلى تسيير وحماية المناطق المحمية ويكون ذلك وفق نظام الترخيص ونظام الحظر

أولا - قاعدة الترخيص:

يقصد بالترخيص الإذن الصادر عن الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين، ولا يمكن بأي حال من الأحوال ممارسة هذا النشاط إلا بموجب إذن صريح وارد في الترخيص، ويمنح هذا الأخير إذا توافرت الشروط اللازمة التي يحددها القانون بمنحها[2] والترخيص ما هو إلا وسيلة من وسائل الضبط الإداري وهو عبارة عن قرار صادر عن السلطة العامة، الهدف منه تقييد حريات الأفراد بما يحقق النظام العام داخل المجتمع، ولهذا الأسلوب تطبيق واسع في مجال حماية المناطق المحمية، بحيث يجد مصدره الأول في المرسوم الذي أصدره نابليون سنة 1910 الخاص بضرورة الحصول على ترخيص لإقامة مؤسسات من شأنها أن تسبب أضرارا للجوار، كما نجد في التشريع الجزائري أمثلة كثيرة عن نظام الترخيص في مجال المناطق المحمية، وعليه سنقتصر على أهم تطبيقات هذا الأسلوب في المناطق المحمية الطبيعية والمناطق المحمية الثقافية.

1- بالنسبة للمناطق المحمية الطبيعية

نجد من الأمثلة في القانون 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية عن نظام الترخيص في أنه يرخص بالقيام بأنشطة الترفيه والراحة والتسلية والسياحة في منطقة العبور، ولم يحدد المشرع من هي الجهة التي ترخص بالقيام بهذه النشاطات.

كذلك تنص المادة 32 من نفس القانون على أن إدخال أي نوع حيواني أو نباتي لهذه المنطقة يخضع لرخصة من السلطة المسيرة بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للمجالات المحمية من أجل عدم المساس بالأوساط الطبيعية والحيوانات والنباتات الموجودة في هذه المنطقة المحمية، وكذلك الشأن بالنسبة للتخلص من الحيوانات أو النباتات الموجودة في هذه المنطقة فلا بد من أخذ رخصة مسبقة من السلطة المكلفة بتسيير المنطقة بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للمجالات المحمية.

اشترط قانون 90-29 [3] الحصول على رخصة البناء تمنحها الإدارة المختصة قبل الشروع في إنجاز أي بناء جديد، كما إشترط الرخصة في أي ترميم أو تعديل يدخل على البناء، بل اشترطت بعض القوانين على من يريد البناء في بعض المناطق المحمية الحصولعلى موافقة الوزارة المكلفة بالتسيير أو الإشراف على الأمكنة المراد إنجاز البناء فيها.

---

[1] حسن حميدة المرجع السابق، ص، ص 29 291

[2] المادة 10 من قانون 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق توسع والمواقع السياحية، ع 11

[3] القانون 90-29 المؤرخ في 01-12-1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل بالقانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، ج ر ، رقم 71، 2004

كما نص القانون 03-03[1] المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، على أنه يتم استغلال الشواطئ بموجب حق الإمتياز عن طريق المزايدة المفتوحة وفقا لدفتر الشروط الذي يحدد المواصفات التقنية والإدارية والمالية للإمتياز، ويمنح هذا الأخير بقرار من الوالي المختص اقليميا بناء على اقتراح من اللجنة الولائية، ويخضع استغلال الشواطئ وترقيه النشاطات السياحية في هذه الفضاء القواعد الصحية وحماية المحيط، ويكون صاحب الامتياز ملزم باحترام مخطط تهيئه الشاطئ الذي يرفق باتفاقية الامتياز، كذلك تنص المادة 24 نفس القانون على أنه يخضع منح رخصة البناء داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية إلى رأيى مسبق لوزارة السياحة.

وبالنسبة لرخصة الصيد لقد حدد قانون04-07[2] شروط ممارسة الصيد، حيث اشترط حيازة الصياد لرخصة الصيد وكذلك لإجازة الصيد، كما اشترط أن يكون منخرطا في جمعية للصيادين، وأن يكون حائزا لوثيقة تأمين سارية المفعول تغطي مسؤوليته المدنية باعتباره صياد ومسؤوليته الجزائية عن استعماله الأسلحة النارية أو وسائل الصيد الأخرى.

ولقد اعتبر المشرع أن رخصة الصيد هي التي تعبر عن أهلية الصياد في ممارسه الصيد وأن هذه الرخصة هي شخصيه لا يمكن تنازل عنها او تحويلها او اعارتها، وانها وقتية حيث حدد مدتها ب 10 سنوات مع إمكانية تقديم طلب تجديدها، ولقد حدد قانون07 الجهة

المختصة في تسليم رخصه الصيد وهو الوالي أو من ينوب عنه أو رئيس الدائرة التي يقع فيها مقر اقامه صاحب الطلب.

2- بالنسبة للمناطق المحمية الثقافية:

تنص المادة 21 من قانون 98-04 المتعلقة بحمايه التراث الثقافي انه كل أشغال الحفظ والترميم والتصليح والإضافة والتغيير والتهيئة المراد والقيام بها على المعلم التاريخي تخضع الى ترخيص مسبق من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة فقبل القيام بأي عمل على هذه المناطق لابد من ترخيص من الوزارة المكلفة بالثقافة.

وكذلك بالنسبة للمواقع الأثرية تخضع الاشغال المزمع القيام بها عليها الى ترخيص مسبق من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة وكذلك مشاريع القيام بالبناء وترميم العقارات في موقع وكذلك مشاريع تجزئه العقارات وتقطيعها أو قسمتها، ويسلم الترخيص المسبق خلال مدة لا تتجاوز شهر واحد بالنسبة للأشغال التي لا تستدعي الحصول على رخصه البناء وشهرين كحد اقصى ابتداء من تاريخ تسلم الملف الذي ترسله السلطات المكلفة بمنح رخصه البناء او رخصه تجزئه الأرض من اجل البناء وبانقضاء هذه المهلة بعد عدم رد الإدارة عن طلب الرخصة موافقه على الاشغال طبق لنص المادة 31 من قانون 98-04 .[3]

كذلك تخضع للترخيص المسبق من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة كل اشغال المنشآت القاعدية على هذه المعالم مثل تركيب الشبكات الكهربائية والهاتفية.

وبالنسبة للمحميات الأثرية فلا يجوز بناء اي مشروع او تجزئه من اجل بناء الا بعد الموافقة المسبقة من الوزير المكلف بالثقافة وهنا يقصد بالموافقة رخصه القيام بالأشغال، وهنا ترخيص المسبق يمنح الوزير عكس المعالم التاريخية او المواقع الأثرية التي تمنح فيها الرخصة من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة[4]

[1] . قانون 03-03 ، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، المصدر السابق
[2]. القانون 07-04 المتعلق بالصيد المؤرخ في 14 أوت 2004، جر رقم 51،2004
[3] ينظر إلى المادة 31 من قانون رقم 0498 المؤرخ في 17 جويلية 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، جر، 1998 44 العدد
[4] ينظر إلى المادة 21 من قانون رقم 8 0498 المصدر نفسه

ثانيا ـ قاعدة الحظر

يعتبر الحظر وسيله قانونيه تقوم بتطبيقه الإدارة عن طريق القرارات الإدارية، تهدف من خلال منع اتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عن ممارستها لما لها من اثار ضاره على المنطقة المحمية وذلك قصد المحافظة عليها [1]، ويقصد به أيضا: أن تصدر سلطة الضبط الإداري قرارا فرديا تلزم فيه شخصا أو مجموعة من الأشخاص بالامتناع عن عمل ما"[2]

وباعتبار أن أغلب قواعد قانون البيئة هي قواعد أمرة لا يمكن للأفراد مخالفتها باعتبارها تتصل بالنظام العام، فالحضر يعتبر صورة من صور تلك القواعد الأمرة التي تقيد كل من الإدارة والأشخاص الذين يزاولون نشاطات مضرة بالبيئة، ومؤدى ذلك أن تصدر سلطة الضبط الإداري قرار فرديا تلزم بها شخصا مجموعة من الأشخاص بالإمتناع عن القيام بعمل ما[3]

1-**فبالنسبة للمناطق المحمية الطبيعية:** نجد الكثير من القواعد التي تمنع من الاتيان بأفعال تضر هذه المناطق مثل ما تنص عليه المادة الثامنة من القانون 11-02 الذي تمنع كل الأنشطة في المحمية الطبيعية الكاملة.

ولا سيما منها الإقامة فيها او التخييم او التنقل فيها وكل انواع الصيد البري او البحري وكل قتل أو القبض على الحيوانات فيها وهو ما يحضره كذلك الأمر 06-05[4] المتعلق بحمايه بعض الحيوانات المهددة بالانقراض والمحافظة عليها التي ينص في المادة رابعه منه بمعنى صيد الحيوانات المحمية.

كذلك يمنع تخريب النباتات او جمع النباتات ويمنع كذلك كل استغلال غاب او فلاحي او منجمي وكل انواع الراي او الحفر أو التنقيب أو تسطيح الأرض أو البناء وكل الأشغال التي تغير من شكل الأرض أو الغطاء النباتي وكل فعل من شانه الاضرار بالحيوان أو النبات وكل ادخال أو تهذيب لأنواع حيوانيه او نباتيه ونلاحظ ان المشرع ذكر هذه القواعد في المادة الثامنة من القانون 11-02 التي تخص المحمية الطبيعية كامله والنص عليها في باقي انواع المجالات المحمية مثل الحظائر الوطنية ويرجع ذلك لخصوصية المحمية الطبيعية الكاملة التي يجب أن تلقى بحمايه الخاصة.

2- وبالنسبة للمناطق السياحية

تنص المادة العاشرة من قانون 3-03-03 على منع ممارسه كل نشاط غير ملائم مع النشاط السياحي وتنص كذلك المادة 92 يمنع المساس بوضعية الساحل الطبيعية وذلك بمنع الأنشطة السياحية والرياضية والتخييم على المناطق المحمية والمواقع الأيكولوجية الحساسة وتمنع كذلك التوسع العمراني في المناطق الساحلية.

وينص كذلك البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتنوع البيولوجي في البحر المتوسط [5] في المادة 6 منه على حظر إلقاء او تصريف النفايات والمواد الأخرى التي من المحتمل ان تعوق بطريقه مباشرة أو غير مباشرة سلامة المناطق المحمية، كذلك منع المشرع في القانون المياه الجديد 05-12[6] كل بناء جديد او غرس او تشييد سياج ثابت وكل التصرف يضر بسياجه والبحيرات

[1] حوشين رضوان الوسائل القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء الموضوع، 2006، ص 26

[2] إسماعيل نجم الدين زنكة، القانون الإداري البيني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 330

[3] محمد دريال، محال تدخل سلطات الضبط في حماية البيئة مجلة الفكر العدد 06، كلية الحقوق والعلوم السياسية.جامعة خيضر بسكرة 2010، ص 104

[4] الأمر رقم 0506 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها.

[5] بروتوكول الموقع في 10 جوان 1995 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-405 المؤرخ في 14 توفير 2006.

[6] قانون رقم 1205 المؤرخ في 04 سبتمبر 2005 المتعلق بالمياه المعدل بالقانون 08-03 المؤرخ في 23 جانفي 2008

والبرك والسبخات والشطوط او القيام بأي تصرف من شأنه عرقلة التدفق الحر للمياه السطحية في مجال الوديان.

ونجد العديد من النصوص القانونية الأخرى التي تبنت أسلوب في مجال الحماية القانونية للمناطق المحمية، ففي مجال حماية الثروة الغابية نجد منع تفريغ الأوساخ والردوم في الأملاك الغابية أو وضع أو إهمال كل شيء آخر من شأنه أن يتسبب في الحرائق إن كانت الغابة واقعه في منطقة محمية.

وبالنسبة للمناطق المحمية الثقافية:

نجد بعض صور الحظر في المواد التي تعاقب على بعض الافعال في القانون 98 04[1] المتعلق بحماية التراث الثقافي مثل اجراء الابحاث الأثرية دون ترخيص مسبق من الوزارة المكلفة بالثقافة وكذلك بيع أو إخفاء اشياء متأتية من عمليه حفر او تنقيب وكذلك اتلاف او تشويه عمدا لاحد الممتلكات الثقافية وكذلك بيع واخفاء ممتلكات ثقافية.

من خلال هذه النصوص القانونية المشار اليه على سبيل المثال، يستنتج ان المشرع يستعين بأسلوب الحظر كلما توقع وجود حظر حقيقي يهدد المناطق المحمية، ويرى بضرورة التدخل الحفاظ عليها وحمايتها، ولا يتم ذلك إلا عن طريق قواعد عقابية على هذه الأفعال.

المبحث الثاني: مراحل الدعوى العمومية في الجرائم البيئية

الدعوى العمومية ضرورية لإمكان توقيع الجزاءات الجنائية على اختلاف أنواعها على مرتكبي جرائم تلويث البيئة، فلا عقوبة بغير دعوى عمومية، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى معاينة واثبات جرائم البيئة، ثم الدعوى العمومية وبدائلها في جرائم البيئة.

المطلب الأول: معاينة واثبات جرائم البيئة

سلطة الضبط البيئي هي المختصة بمعاينة مختلف الاعتداءات الواقعة على البيئة سواء كن ذلك في إطار مهام الضبط الإداري الوقائي أو ضن إجراءات الضبط القضائي بعد وقوع الجريمة، وتعتبر المعاينة الميدانية من بين أبرز مقومات الضبط البيئي وهذا راجع للطابع الفني والتقني لهذا النوع من الجرائم.[2]

الفرع الأول: الأشخاص المؤهلون بمعاينة الجرائم البيئية

لقد حدد المشرع الجزائري الأشخاص الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية في المواد 21 من قانون الإجراءات الجزائية[3]، والمادة 111 من قانون البيئة[1]، فيما يخص ذوي

[1] قانون رقم 98-04، يتعلق بحماية التراث الثقافي المصدر السابق.
[2] فيصل بوخالفة، مرجع سابق، ص 156
[3] الأمر رقم 66-155 مؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزئية المعدل والمتمم.

الاختصاص العام التي يتمتع أفرادها بصلاحية معاينة كل الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والقوانين المكملة له، بالإضافة إلى بعض الأشخاص ذوي الاختصاص الخاص والتي ينحصر دورها في معاينة الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاصها القطاعي، وهم كالتالي:

أولا: أشخاص الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام

أدرج المشرع الجزائري مجموعة من الأشخاص العامة المؤهلين وأعطى لهم صفة الضبط القضائي لمعاينة الجرائم المدرجة في قانون العقوبات والقوانين المكملة له، وصنف المشرع الجزائري الضبط القضائي ذو الاختصاص العام إلى

1. **ضباط الشرطة القضائية:** هم الأشخاص الذين تمنح لهم الصفة بمقتضى القانون وهذه الصفة محددة على سبيل الحصر في المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية وهم:

- **رؤساء المجالس الشعبية البلدية:** تمنح هذه الصفة الرؤساء البلديات بمجرد تنصيبهم على رأس 37 البلديات وتنتهي بمجرد انتهاء مهامهم، وتظهر أهمية منح صفة ضابط الشرطة القضائية لرئيس البلدية في كون هذا الأخير أقرب مسؤول للمواطن[2]، وكذلك يعتبر هو الأقرب لمعرفة الجرائم ومعاينتها في حدود إقليم بلديته.
- **الضباط وذوي الرتب في الدرك الوطني:** بالنسبة للضباط وذوي الرتب فإنهم يملكون صفة ضابط الشرطة القضائية أيا كانت رتبهم أو مدة خدمتهم مع استثناء رجال الدرك الوطني الذين يجب ان تكون لهم اقدمية 3 سنوات في سلك الدرك الوطني وان يكون قد تم تعيينهم بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الدفاع.[3]
- **محافظو وضباط الشرطة:** لهم صفة ضابط الشرطة القضائية أيا كانت مدة خدمتهم، اما بالنسبة لمفتشي الأمن الوطني يجب أن يكون قد قضوا في وظيفتهم

مدة ثلاث سنوات على الأقل ويكونوا قد عينوا بموجب قرار مشترك من وزير العدل ووزير الدفاع.

- الضباط وضباط الصف التابعين للامن العسكري: تمنح لهم صفة ضابط الشرطة القضائية بموجب قرار مشترك بين وزير العدل والدفاع، وتجدر الإشارة إلى أن اصبح لوكيل الجمهورية صفة ضابط الشرطة القضائية بمقتضى القانون 06-22 المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية.[4]

2. **أعوان الضبط القضائي**: أشار المشرع الجزائري لأعوان الضبط القضائي من خلال المادة 19 من قانون الإجراءات الجزائية والمتمثلين في:

✓ موظفو مصالح الشرطة.

---

[1] القانون 03-10 المتضمن قانون حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة السابق ذكره.

[2] عبد اللاوي جواد الحماسة الجنائية للهواء من التلوث دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2014، ص 250.

[3] حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 103

[4] المرجع نفسه، ص 104

- ✓ ذوي الرتب في الدرك الوطني.
- ✓ رجال الدرك.
- ✓ مستخدمو مصالح الأمن العسكري.[1]

كما تم الإشارة في المادة 111 من قانون حماية البيئة دائما إلى الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 21 من قانون الإجراءات الجزائية وهم:

- ✓ رؤساء اقسام
- ✓ المهندسين
- ✓ الاعوان الفنيين
- ✓ المفتشون المختصون في الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها.[2]

[1] الأمر 66-155 المتضمن ق.ا.ج، مرجع سابق
[2] القانون 03-10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، السابق ذكره.

وقامت المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية[1] بتحديد مهامهم ودائرة اختصاصهم يقومون بالعمل على البحث والتحري والمعاينة في دائرة اختصاصهم، كما بالإمكان امتداد اختصاصهم المحلي للضبطية القضائية في كافة المجالس القضائية الملحقين به وكذلك كافة الإقليم الوطني في حالة الاستعجال.

ثانيا: اشخاص الضبط القضائي ذوي الاختصاص الخاص

تم تحديدهم في المادة 11 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة:

1. مفتشو البيئة هم موظفون يعملون لدى الوكالة الوطنية لحماية البيئة يتم تفويضهم تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة وهم مؤهلون لمعاينة المخالفات والجنح البيئية سواء المنصوص عليها في قانون حماية البيئة أو تلك المدرجة في القوانين الخاصة ومن وظائفهم:
   - ✓ السهر على تطبيق النصوص القانونية في مجال حماية البيئة في كل المجالات الحيوية سواء كانت أرضية بحرية هوائية.
   - ✓ القيام بمراقبة مدى مطابقة المنشأة المصنفة للتشريع المعمول به، وكذا شرط اثارة الضجيج.
   - ✓ اعداد حصيلة سنوية عن نشاطهم وتدخلاتهم في المجال البيئي، ووضع تقارير بعد كل عملية تفتيش أو تحقيق لترسل إلى الوزير المكلف بالبيئة والولاة المعنيين .[2]
2. رجال الضبط الغابي وفقا للمادة 82 من قانون الغابات[3] والمادة 21 من قانون الإجراءات الجزائية مهام الضبط القضائي، فهم مكلفون بمهمة البحث والتحري عن الجنح والمخالفات المرتكبة ضد النظام العام الغابي واثباتها في محار ترسل الى الجهات المعنية كالنيابة العامة، وتناط برجال الضبط الغابي المهام الآتي ذكرها :
   - ✓ تجارة الاخشاب بطرق مباشرة أو غير مباشرة.
   - ✓ المشاركة في المزادات الخاصة بالخشب.
   - ✓ بيع الطرائد التي تم اصطيادها أو مبادلتها بأشياء أخرى، وتفرض عليهم التزامات أهمها:
   - ✓ أداء اليمين.
   - ✓ الالتزام بمقتضيات السلطة الرئاسية طبقا لما هو معمول به في الأنظمة الداخلية.
   - ✓ ارتداء الزي الرسمي وممل إشارة والدفتر اليومي وحمل المطرقة وشريط القياس وكذا السلاح في الدوريات الميدانية العادية والاستثنائية.
3. **شرطة المياه**: استحدثت بموجب قانون المياه مكونة من أعوان تابعين للإدارة المكلفة بالموارد المائية وهو مؤهلون بعد تأدية اليمين القانونية بمعاينة المخلفات المتعلقة بالتشريع الخاص بالمياه، وقد خول لهم القانون صلاحية الدخول إلى المنشأ، والهياكل المستغلة بعنوان

[1] ينظر المادة 16 من الأمر 66-155 المتضمن ق.ا.ج السابق ذكره.

[2] المادة 02 من المرسوم الرئاسي 88/227 المؤرخ في 02/11/1988 المتضمن اختصاصات أسلاك المفتشين المكلفين بحماية البيئة وتنظيمها وعملها، جر.ع 46.

[3] المادة 82 من القانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 جوان 1984 يتضمن النظام العام للغابات، ج ر.ع 26 المؤرخة في 26 جوان 1984 المعدل والمتمم بالقانون رقم 91-20 المؤرخ في 2 ديسمبر 1991، ج ر.ع 62 المؤرخة في 04 فيفري1991.

استغلال الأملاك العمومية المائية حيث يمكنهم تقديم كل شخص متلبس بتهمة المساس بهذه الأملاك لوكيل الجمهورية أو ضباط الشرطة القضائية المختص.[1]

4. **شرطة المناجم**: يعتبر القانون 0-01-10 الإطار العام لأنشطة استغلال المناجم والمواد المعدنية، وتعد هذه الأنشطة اعمالا تجارية لا يسمح بمزاولتها الا من طرف أشخاص طبيعية أو معنوية خاضعة للقانون الخاص، وينقسم النشاط المنجمي إلى أعمال تنقيب واستكشاف وتتشكل شرطة المناجم من مهندسي المناجم التابعين للوكالة الوطنية الجيولوجية والمراقبة المنجمية، كما أنهم ملزمون بأداء اليمين القانوني، ويؤهل مهندسو المناجم التابعين للوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية مهام الرقابة الإدارية والتقنية ومراقبة البحث والاستغلال المنجمي طبقا القانون المناجم بالبحث عن المخالفات للأحكام التشريعية والتنظيمية لهذا القانون الساري المفعول ومعاينتها.[2]

5. **شرطة العمران:** استحدثت المديرية العامة لأمن الوطني فرقة مختصة تسمى شرطة العمران وحماية البيئة، تعمل على شكل وحدات على مستوى كل ولايات القطر الوطني، مهمتها السهر على تطبيق التشريعات المتعلقة بالتطور العمراني وحماية البيئة.

الفرع الثاني: سلطات الضبطية القضائية في الجرائم البيئية

تستمد مهمة معاينة الجرائم البيئية لرجال الشرطة القضائية وفقا للقواعد العامة التي تقضي بتمتعهم بنفس المهام في مجال البحث والتحري عن جرائم القانون العام، الأمر الذي لا يتوافق مع تعقد جرائم البيئة، وكنتيجة لذلك فان تدخل الشرطة القضائية يكون قاصرا على الجرائم الخطيرة ذات الآثار الظاهرة بسبب افتقارها للوسائل اللازمة والمعارف العلمية الخاصة.[3]

[1] فيصل بوخالفة، مرجع سابق، ص 161.

[2] المادة 53 من القانون 01-10

[3] من بين الجرائم الخطيرة التي تستدعي تدخل رجال الشرطة القضائية تلك المتعلقة بإقرار مواد كيميائية بشكل كبير في مجرى مائي، فيصل بوخالفة، مرجع سابق، ص 165.

فجرائم البيئة ذات طابع تقني وهو ما يتطلب اجراء عمليات تقنية بمعرفة المختصين والموظفين المؤهلين الموكلة لهم بعض مهام الضبط القضائي بموجب القوانين البيئية اذ لا يسمح لهم بممارسة كافة اختصاصات مأموري الضبط القضائي العام الا ما تعلق منها أداء مهامهم الوظيفية.[1]

وسنتطرق إلى دراسة الجوانب الإجرائية المرتبطة بمعاينة الجرائم البيئية

أولا: الدخول إلى مواقع ارتكاب الجريمة البيئية

وهي المواقع التي يمكن الدخول اليها من طرف الضبطية الفضائية:

1. الدخول إلى الأماكن العامة تقسم الأماكن العامة إلى أماكن عامة بطبيعتها وأخرى بالتخصيص.

أ. الدخول الى الأماكن العامة بطبيعتها وهي تلك المفتوحة للجمهور في أي وقت دون قيد أو تمييز ومن امثلتها الشوارع والحدائق والمزارع والطرق والشواطئ .[2]

والدخول إلى هذه الأماكن متاح للموظفين والاعوان المكلفين ببعض مهام الضبط القضائي لمعاينتهم بعد تلقيهم أي بلاغ بشأن وجود جريمة بيئية سواء كانت في احدى المنشآت الصناعية او الحرفية أو في أي مكان آخر[3].

ولهم في ذلك استيفاء المعلومات من القائمين على المنشأة التي حدثت بها الجريمة أو العاملين فيها أو غيرهم، كما لهم الحق في الاطلاع على بيانات السجل البيئي للمنشأة والتأكد من مطابقتها للوقائع وتحديد مدى التزامها بالمعايير الموضوعية لحماية البيئة، وقد يسمح لبعض الموظفين الدخول الى أماكن العمل في إطار مهام الضبط الإداري الهادفة الى التأكد من مطابقة القوانين واللوائح البيئية.

ب . **الدخول إلى الأماكن العامة بالتخصيص:** هي التي يتقيد الدخول اليها ببعض القيود سواء ما تعلق منها بالوقت أو المكان التي يصبح الدخول فيه ويستدل عليها بواقعها لا باسمها، واقر المشرع الجزائري حق مأموري الضبط القضائي بدخول هذه الأماكن من خلال نص المادة 44 وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية، كما اقر إمكانية دخول هذه الأماكن من طرف الموظفين الذين يتمتعون ببعض سلطات الضبط القضائي.[4]

ثانيا : اجراء التحريات بشأن جرائم البيئة

اجراء البحث والتحري يبدأ من لحظة علم الضبطية بأمر الجريمة، ويهدف هذا الاجراء إلى جمع سائر البيانات والمعلومات اللازمة للتوصل لحقائق الجريمة وصفة مرتكبها وظروفها، من كافة المصادر المتاحة لمأموري الضبط أو لمن يعاونه من مساعديه. فيعمل مأمور الضبط على تحصيل أكبر قدر من الإيضاحات اللازمة وله ان يستعمل أي اجراء للتحقيق مع الواقعة.[5]

1. التنقل المسرح الجريمة على أمن الضبط القضائي ان يهموا بالتنقل على وجه السرعة الى محل الجريمة لمباشرة الإجراءات الواجب اتخاذها لضبط واثبات اما في ميدان الجريمة في حد ذاتها أو حتى الاطلاع على بيانات السجل البيئي ومطابقتها للواقع ومدى احترام المعايير الموضوعية لحماية البيئة.

2. الحصول على الإيضاحات وهي الحصول على كافة المعلومات اللازمة من أي شخص تتوافر لديه أي معلومات من موضوع واقعة الجريمة.

---

[1] ينظر المادة 27 من الأمر 66-155 المتضمن ق.ا.ج. السابق ذكره.

[2] فيصل بوخالفة، مرجع سابق، ص 165

[3] المرجع نفسه، ص 165

[4] المرجع السابق، ص ص 166-167.

[5] نفس المرجع، ص168.

3. إجراءات المعاينات اللازمة بإمكان مأمور الضبط القضائي القيام باجراء معاينات المراد بها اثبات حالة الافراد والأماكن والاشياء ذات الصلة بالجريمة.

4. اتخاذ الإجراءات التحفظية: يجب على ضابط الشرطة القضائية التحفظ على الأشياء في جرائم البيئة، اذا كانت من ادلة الجريمة أو تفيد كشف الحقيقة وإمكانية التحفظ على المكان لحين ضبط المتهم بغية المحافظة على النظام العام.

ثالثا: تحرير محاضر خاصة بجرائم البيئة:

أوجب المشرع الجزائري ضباط الشرطة القضائية ذوي الاختصاصين العام والخاص المكلفون بالضبط القضائي في الجرائم الماسة بالبيئة بوجوب تحرير محاضر بأعمالهم في نسختين وترسل أحداهما للولي والأخرى لوكيل الجمهورية والمحاضر التي تعد من طرف رجال الضبط القضائي ذوي الاختصاص الخاص يتم اثبات فيها كافة الأدلة والقرائن وتحوز هذه المحاضر المحررة من طرفهم الحجية إلى غاية اثبات عكس ذلك، أي أن حجية المحاضر تبقى قائمة على حين قيام الدليل يبطل ما ورد فيها.

رابعا : الالتزام بالحفاظ على السر المهني

إن طبيعة عمل رجال الضبط القضائي ذوي الاختصاص الخاص والمكلفين بالسهر على مراقبة مدى احترام قوانين البيئة تجعلهم يطلعون على اسرار المؤسسات والمنشآت والمصانع التي يدخلون اليها ويتفقدون سجلاتها وبياناتها وأماكن التخزين فيها ... الخ، ومن شأن افشاء هذه الأسرار واطلاع الغير عليها التأثير على المنافسة وبالتالي التأثير على المؤسسة أو المنشأة ماليا واقتصاديا، واغلب القوانين التي لها علاقة بالبيئة تقر بهذا المبدأ، حيث أشار لها بلفظ القسم الذي يؤديه رجال الضبط القضائي.

المطلب الثاني: تحريك الدعوى العمومية وبدائلها في جرائم البيئة

تحريك الدعوى العمومية في جرائم تلويث البيئة يعني اتخاذ أول إجراءات السير فيها أمام جهات التحقيق أو الحكم، فالأصل أن النيابة العامة تختص دون غيرها بتحريك الدعوى العمومية ومباشرتها، إلا أن القانون أجاز استثناء وفي ظروف معينة للمضرور من الجريمة ولبعض الهيئات الأخرى تحريك الدعوى العمومية سواء في جرائم البيئة أو غيرها دون استعمالها[1]، الذي يعتبر قاصرا على النيابة العامة دون غيرها، وتخضع طرق تحريك الدعوى العمومية بشأن الجرائم البيئية للاحكام العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية والتي تم تطويعها لتتماشى مع مقتضيات السياسة الجنائية المعاصرة، حيث تم استحداث بدائل الدعوى العمومية تتلاءم والطبيعة السطحية الفعالية جرائم البيئة وهو ما يساير مقتضيات نظمي الصلح والوساطة.[2]

الفرع الأول: تحريك الدعوى العمومية في الجرائم البيئية

يمكن أن تحرك الدعوى العمومية ضد مرتكبي الجريمة البيئية سواء من قبل النيابة العامة أو جمعيات حماية البيئة أو من أي شخص آخر .

أولا: تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة في الجرائم البيئية

[1] فيصل بوخالفة، مرجع سابق، ص 172

[2] نفس المرجع، ص 173

تعتبر النيابة العامة ممثلة المجتمع في مباشرة واستعمال الدعوى العمومية فهي النقطة المفصلية في حماية المصالح الجوهرية للمجتمع والتي من بين مقتضياتها حماية البيئة وهي بهذا تعمل جاهدة على متابعة أي جانح ستؤدي أفعاله إلى المساس بالعناصر الأساسية للبيئة، وفي مقابل ذلك يقع على عاتقها عدة التزامات منها عدم قدرتها على التنازل على الدعوى العمومية لاعتبارات مردها عدم امتلاكها حقيقة هذه الدعوى وانما تنوب عن المجتمع في ذلك، كما أنها ليست خصما فيها إلا أنها ورثت صفة الخصم لحلولها محل الافراد في توجيه الاهتمام، بحيث يخطئ الكثيرون عندما يعتقدون بأنها خصم لهم، فالحقيقة ان هدفها الأساسي هو مطالبتها بتطبيق القانون وبمجرد احالتها للملف لقضاء الحكم فلا يحق لها التدخل في ادانته او تبرئة المتهم.

وبالنظر إلى الدور المهم المنوط للنيابة العامة في مجال مواجهة جرائم تلويث البيئة فان التعاون التبادلي بينها وبين مختلف الأجهزة المكلفة بمعاينة هذه الجرائم ضرورة حتمية الأسباب تعزى إلى خصوصية الجريمة البيئية التي يمكن أن ترتكب في سرية تامة.

لا سيما اذا تمت من قبل اشخاص يملكون القدرة على إخفاء المعلومات داخل جهاز معين كتلك المرتكبة داخل المؤسسات حيث يقوم المسير باخفاء المعلومات التي تثبت مسؤوليته الجنائية.[1]

ثانيا : تحريك الدعوى العمومية من طرف جمعيات حماية البيئة:

لقد منح المشرع الجزائري من خلال القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة للجمعيات دورا مهما في مجال إدارة البيئة وذلك في الفصل السادس من الباب الثاني تحت عنوان تدخل الأشخاص والجمعيات في مجال البيئة"، ويتجلى هذا الدور وفق أسلوبين: الأول وقائي والثاني علاجي.[2]

1. **الأحكام العامة لجمعيات حماية البيئة:** بعد الحق في المشاركة والانتماء الحر للجمعيات شريطة أن يكون الانتماء حر وغير مقيد، ولم يكرس هذا الحق في الجزائر الا بصدور قانون الجمعيات.

ان الاعتراف بالجمعيات المهتمة بالبيئة كعنصر فاعل في القانون البيئي يجعل منها أداة تمنع تعسف الإدارة في المجال البيئي[3]، ويسمح لها بالتأسيس قضائيا لأجل المطالبة بالتعويضات ومعاقبة الجانح كما أنها تساهم في استراتيجية الحفاظ على البيئة لدى المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة باعتبارها عضوا في الجنة القانونية والاقتصادية.

2. **الحق في اللجوء الى القضاء الجزائي لجمعيات حماية البيئة:** يعد اللجوء إلى القضاء من بين الحقوق الأساسية التي نقلها المشرع الجمعيات حماية البيئة لأجل مواجهة جرائم البيئة، وهذا من خلال كشف المجرمين وتوضيح مدى خطورتهم في بعض الحالات ودعما لهذا المسعى اقر تفصيل دور الجمعيات من خلال منح الأشخاص غير المنتمين لها الحق في أن يفوضوا جمعية معتمدة قانونا لكي ترفع باسمهم دعوى تعويض أمام القضاء العادي، كما يمكنها التأسيس كطرف مدني أمام القضاء الجنائي.[4]

وعليه فإن المشرع الجزائري قد منح للجمعيات البيئية حق التدخل عن طريق اللجوء إلى القضاء باسمها أو باسم منتسبيها أو لغيره على اعتباره ان الغاية من منحها هذه السلطة هو تحريك الدعوى العمومية في الجرائم التي تلحق بالبيئة، مما يضفي على عملها فاعلية حقيقية في

---

[1] المرجع السابق، ص 175.

[2] المرجع نفسه، ص 175

[3] وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص140.

[4] ينظر المواد 36-38 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، السابق ذكره.

إطار الحماية التشاركية للبيئة بتمكينها من متابعة كل من يلحق ضررا بالبيئة جزائيا، أو المطالبة بالتعويضات لدى المحكمة المختصة.[1]

الفرع الثاني: البدائل المستحدثة للدعوى العمومية في جرائم البيئة

لقد استحدث المشرع الجزائري بموجب قانون الإجراءات الجزائية عدة أنظمة بديلة للدعوى العمومية استجابة منه لنداءات الفقه الجنائي المعاصر، تخفف العبء على القاضي والمتقاضي، وباعتبار حداثة هذه الأنظمة في النظام الاجرائي الجزائري فان المعالجة القانونية لهذا الموضوع تقتضي وجوب تقضي كافة هاته الأنظمة لا سيما ما تعلق منها بكل من نظامي الصلح والوساطة الجزائية[2] .

أولا: الصلح في جرائم البيئة

الصلح هو اجراء يتم بمقتضاه انقضاء الدعوى العمومية من غير أن ترفع بشرط ان يدفع الجاني مبلغا معينا للطرف عارض المصلحة في مدة محددة[3]، وقد اخذ بها المشرع الجزائري كبديل عن تحريك الدعوى العمومية في الجرائم البسيطة والتي تشكل من حيث وصفها الجزائي مخالفة وفقا لما ورد في المادة 381 من قانون الإجراءات الجزائية.[4]

ويخص المشرع الجزائري المصالحة الجزائية كبديل عن تحريك الدعوى العمومية في مواد المخالفات المعاقب عليها بالغرامة فقط.

فان نطاق تطبيقها في الجرائم البيئية أصبح جد محدود، كما أن القوانين والتنظيمات ذات الصلة بحماية البيئة وعلى رأسها القانون 03/10 لم تتضمن المصالحة الجزائية في الجرائم البيئية، غير انه وباستقراء الاحكام الجزائية الموضوعية لتلك القوانين فاننا نخلص الى إمكانية تطبيق المصالحة على بعض تلك الجرائم وهذا اعمالا للقاعدة العامة الواردة في قانون الإجراءات الجزائية المذكور أنفا.[5]

وهذا ولا تزال المصالحة في المواد الجزائية وفي الجرائم البيئية على وجه الخصوص محل خلاف بين فقهاء القانون الجنائي، حيث يوجد معارضون ومؤيدون لها، من بين ما يستند اليه المعارضون من مبررات لتعزيز موقفهم نحو استبعاد فكرة المصالحة كبديل لتحريك الدعوى العمومية بشكل عام، وهو المبرر الذي يمكن اسقاطه على مجال مكافحة جرائم تلويث البيئة في ان المصالحة تؤدي إلى تحكم موظفي الإدارة المعنية بحماية البيئة مما يجعلهم يميلون مع بعض الجناة على حساب بعض الآخر.[6]

أما المؤيدون للمصالحة والذين نأخذ برأيهم فيعطون تبريرات أكثر اقناعا، ومنها :

- أن المشرع لم يأخذ بالمصالحة إلا في الجرائم غير الخطيرة والتي تكون عقوبتها الأصلية في العادة عبارة عن غرامات مالية، وبالتالي يمكن تطبقها

على المخالفات البيئية قليلة الخطورة، كما أن المصالحة تساهم في تخفيف أعباء القضاء، وتفادي من خلالها المواطن وحتى جهاز القضاء طول الإجراءات وتعقيدها في مخالفات بسيطة لا تستدعي كل ذلك.[7]

ثانيا : الوساطة في الجرائم البيئية

---

[1] فيصل بوخالفة، مرجع سابق، ص 179

[2] نفس المرجع، ص 180.

[3] عبد الرحمان خلفي الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري والمقارن 2 دار بلقيس، الجزائر 2017، ص 306.

[4] منيير تكمل: ماهي الصلح الجنائي وتمييزه عن الصلح الاحداري والمدني، مقال منشور بمجلة الحقوق والعلوم السياسية مجلد 04 عدد 2017، ص 169.

[5] باديس الشريف، مرجع سابق، ص 149.

[6] نفس المرجع، ص 148.

[7] عبد الرحمان خلفي: مرجع سابق، ص 308

تعد الوساطة الجزائية من بين أهم بدائل تحريك الدعوى العمومية التي يمكن تطبيقها في مجال متابعة مرتكبي الجرائم البيئية، وتعرف الوساطة الجزائية على أنها نظام يستهدف إلى الوصول إلى اتفاق أو مصالحة بين أطراف الدعوى العمومية ويستلزم ذلك تدخل شخص ثالث لحل النزاع بطرق ودية أو أنها ذلك الاجراء الذي بموجبه محاول شخص من الغير بناءا على اتفاق الأطراف وضع حد ونهاية لحالة الاضطراب الذي احدثته الجريمة عن طرق حصول المجني عليه على تعويض كافي عن الضرر الحاصل ناهيك عن إعادة تأهيل الجاني.[1]

ومن حيث الموضوع فإن نطاق الوساطة الجزائية وطبقا لنص المادة 37 مكرر 2 من قانون الإجراءات الجزائية تقتصر في مجال جرائم البيئة وفقا لمقتضيات الحماية الجزائية المباشرة للبيئة على الجرائم البيئية البسيطة التي تحمل من حيث الوصف الجزائي وصف المخالفة البيئية، حيث تنص المادة 37 مكرر 2/2 .... كما يمكن تطبيق الوساطة في المخالفات.[2]

وباستقراء الفقرة 1 من نفس المادة نخلص إلى أن المشرع الجزائري قد استبعد الجنح البيئية من نطاق الوساطة الجزائية على الرغم من أن أغلب الجرائم البيئية سببا لمقتضيات التحريم التي أقر بها المشرع الجزائري في قانون العقوبات ومختلف الاحكام الجزائية الواردة
في القوانين الخاصة ذات الصلة بحماية البيئة تحمل وصف الجنحة البيئية، وهو ما يمكن ان يؤخذ على المشرع.[3]

ولقد استبعد المشرع الجزائري الجنايات من النطاق الموضوعي للجرائم محل الوساطة الجزائية نظرا لخطورتها وصعوبة جبر الاضرار الناتجة عنها، كما أنها مستثناة في جرائم الاحداث طبقا للمادة 111 من القانون 15-12 المتعلق بحماية البيئة.

وبناءا على ما تقدم فإن الوساطة الجزائية يكمن هدفها في إعادة الأمور إلى نصابها وكذا حصول المتضرر على تعويض مالي أو عيني وهو ما يتوائم في الغالب وطبيعة الأضرار التي تنجم عن الجرائم البيئية.[4]

ملخص الفصل الثاني

[1] باديس الشريف، مرجع سابق، ص 152
[2] الأمر 66-155 المتضمن في.ا.ج السابق الذكر.
[3] باديس الشريف، مرجع سابق، ص 154.
[4] نفس المرجع، ص 155.

نظرا لخطورة الجرائم البيئية والاضرار التي تلحقها بالمجتمع ككل، سعى المشرع الجزائري الى وضع نظام قانوني خاص بها، فقد اقر المشرع الجزائري مجموعة من الاجراءات لتحريك الدعوى العمومية الخاصة بالجرائم البيئية، وخص تحريك الدعوى العمومية بمجموعة من الاشخاص فقط الذين لهم الحق في مباشرة الدعوى وتحريكها وذلك لحماية البيئة من كل انتهاك أو الحاق ضرر بها.

فخول المشرع مهمة معاينة الجرائم البيئية للضبطية القضائية باعتبارها صاحبة الاختصاص العام في البحث والتحري في الجرائم الخاصة بالبيئة، كما منح لبعض الاشخاص المؤهلين الصلاحية بموجب نصوص خاصة.

فأوجب المشرع الجزائري جزاء لكل من قام بجريمة بيئية، فظهور الجزاء في الاحكام المنظمة لعناصر البيئة من شأنه التدليل على الدور المنوط بقانون حماية البيئة، فبدون الجزاء لن يتحقق للقوانين التنظيمية الفعالة الكافية لمواجهة مختلف اشكال الاعتداء على البيئة، وقد اعتمد المشرع الجزائري في تطبيق الجزاء الجنائي البيئي على نوعين من النصوص تتعلق الأولى بنصوص قانون العقوبات والثانية بنصوص التشريعات البيئية الفاصلة، حيث تهدف هذه القوانين الى توقيع العقوبات والأخرى متعلقة بتوفير تدابير احترازية مقررة لحماية البيئة، وقد وضع ايضا نظام التشديد العقوبات يتمثل في العود وعدم الامتثال للإجراءات والالتزامات يتم تطبيقه اذا توافرت مجموعة من الظروف والشروط

الخـــــــــاتمة

لقد تبين أن المحميات الطبيعية تعد من أهم الوسائل التي تحافظ على التنوع البيولوجي والتي تعمل بدورها على توفير التنمية المستدامة فأصبحت المحميات الطبيعية في الجزائر واقفة في اطار القانون 02-11 سنة 2011 فهي تعمل على صيانة الكائنات الحية والنظم البيئية، وضع مخططات للبحوث العلمية التي تساعد في إمكانية التنبؤ بآثار التغيير البيئي ونتائجه على الموارد الطبيعية والمجتمع الإنساني، فالمحميات الطبيعية تعتبر جزء من آليات الإصلاح البيئي على المستوى الوطني للوقاية من مخاطر التدهور البيئي فلا يمكن تصور تنمية مستدامة في ظل تدهور بيئي لذلك أقر المشرع الجزائري نظاما قانونيا خاصة وقواعد خاصة للمجالات المحمية ألا وهو القانون 02-11 وهذا يعكس التوجه الجديد نحو التنمية المستدامة.

وبالتالي فإن مسألة الحفاظ على المحميات الطبيعية وتوفير الحماية الكافية لها من الجرائم التي ترتكب في حقها والتي تعد اعتداءات وانتهاكات في حق البيئة والتي تشكل هاجسا للعامة ليس بالأمر الهين، لذلك لفت الانتباه لهذا الموضوع وأخذ حيزا كبيرا من اهتمام أغلب التشريعات الوطنية بما فيها التشريع الجزائري وهو ما برز لنا من خلال ما سبق في هذه الدراسة، حيث استعرضنا التشريعات الخاصة بالبيئة ومظاهر الحماية الجزائية للمحميات الطبيعية التي أقرها المشرع الجزائري، فالحماية الجزائية لم تنحصر فقط في القانون 11-02 أو القانون 03-10 بل جاءت أيضا في قانون العقوبات الذي يعاقب على كل فعل يعد سلوكا اجراميا وتنتج عنه جريمة محميات الطبيعيية وأقر أيضا قانون الإجراءات الجزائية جملة من الإجراءات التي يعتمد عليها في تحريك الدعوى العمومية وكيفية سيرها وتبيان أيضا الجهات المخول لها مباشرة هذه الدعوى وتحريكها.

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى جملة من النتائج:

- أن تحقيق الأهداف المرجوة من الحماية القانونية والتنظيمية لعناصر المحميات الطبيعية بمقتضياتها الجنائية مرتبط بمدى تفصيل تلك النصوص القانونية والتنظيمية في الواقع عن طريق التطبيق القضائي السليم لها.

- النصوص التشريعية الخاصة المحميات الطبيعية جاءت نصوص مبعثرة في عدد كبير من القوانين وهذا إن دل على شيء دل على قصور من المشرع في حصر النصوص في قانون واحدة بالرغم من الكم الكبير للنصوص التشريعية إلا أنه أغفل عن وضع تعريف دقيق وشامل لهذا النوع من الجرائم وهذا إما ينتج عنه فراغ في هذا المجال

- عدم التنسيق بين القوانين فيما بينها التي تخص المجال البيئي وهذا يعد فراغ قانوني وبالتالي عدم فعاليتها ؛

- عدم حصر الجرائم البيئية وهذا نتيجة لطبيعة هذه الجرائم والتي يصعب حصرها ولكن هذا يؤدي إلى الإفلات من العقاب في بعض الأحيان؛

- النصوص القانونية السارية المفعول في الجزائر غير كافية للقضاء على الجرائم البيئية

- صعوبة توجيه الاتهام لشخص ما ومسائلته قانونيا واسناد المسؤولية له لأن تحقق الضرر قد يتزامن مع عدة فاعلين أو مساهمين آخرين ومع أخذ بعين الاعتبار أنه من خصائص الجريمة البيئية قد تكون عابرة للحدود

- ضعف الوعي البيئي للأشخاص ومن خلال دراستنا هذه المتمحورة حول الحماية الجزائية

- انشاء منظومة قانونية شاملة تختص بالمجالات المحمية في التشريع الجزائري للمحميات الطبيعية ارتأينا إلى جملة من التوصيات التي نتمنى أن تأخذ بعين الاعتبار

- إعادة النظر في السياسة الجنائية المتبعة في توقيع العقاب على مرتكبي الجرائم البيئية وذلك لعدم فاعليتها في الحد من ارتكاب هذا النوع من الجرائم

- العمل على انشاء محكمة جنائية مختصة بالنظر في الجرائم البيئية وتكوين قضاة

- مختصين في الجرائم البيئية

- نشر الوعي البيئي وذلك من خلال إقامة ندوات وحصص توعوية تبين مخاطر الجرائم البيئية وأيضا تنظيم هذه الحملات التوعوية والحث على التشجير

المصادر و المراجع

أولا: المصادر

1- الأوامر :

أ- الأمر 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج. ر.ع، 19 المؤرخة في 11 جوان 1966 المعدل.

ب- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 الذي يتضمن قانون العقوبات، الصادر في ج ر.ع. 49، المؤرخة في 21 صفر 1386 الموافق ل 11 يونيو 1966.

ج_ الأمر 84-12 المؤرخ في 23 جوان 1984 يتضمن النظام العام للغابات , ج ر , ع 26 المؤرخة في 26 جوان 1984 .

د- الأمر 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير المعدل بالقانون04-05 , المؤرخ في 14 أوت 2004 ,ع ,71 , ج ر , المؤرخة 2004 .

ه_ الأمر 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 , المتعلق بحماية التراث الثقافي المؤرخ في 17 جوان 1998, ع, 44, ج ر , المؤرخة في 1998.

و_ الأمر 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 , المتعلق بحماية الساحل و تثمينه , ع, 10 , ج ر , المؤرخة في 2002 .

ز- الأمر 03-01 , المؤرخ في 17 فيفري 2003 , المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ,ع, 11, ج ر المؤرخة في 2003 .

ح- الأمر 03-03 المتعلق بمناطق توسيع و المواقع السياحية . ج,ر ,ع 11, 2003.

ط- الأمر 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة , ع,43, ج ر , المؤرخة في 2003

ي_ الأمر 04-19 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004 , المتعلق بحماية و ترقية الحياة البرية , ع, 25, ج ر , المؤرخة في 10 يونيو 2004 .

ك_ الأمر 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 , المتعلق بالمياه المعدل بالقانون 08-03 , ع,04 , ج ر , المؤرخة في 28 جانفي 2008 .

ل_ الأمر 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية , ع , 12, ج ر , المؤرخة في 29 فيفري 2012 .

م_ الأمر 11-02 , المؤرخ في 17 فيفيري 2011, المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة ,ع , 13 , ج ر , المؤرخة في 23 فيفري 2011 .

2 - المراسيم الرئاسية:

- بروتوكول الموقع في 10 جوان 1995 و المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-405.

- المرسوم الرئاسي 88/227 المؤرخ في 02/11/1988 المتضمن اختصاصات أسلاك المفتشين المكلفين بحماية البيئة وتنظيمها وعملها.

- المرسوم رقم 90-114, المؤرخ في 7 افريل سنة 2009 , الذي يحدد شروط إعداد مخطط تهيئة الشاطئ و محتواه و كيفية تنفيذه .

- المرسوم رقم 87-10 المؤرخ في 06 يناير 1987 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للأثار و حماية المعالم و النصب التاريخية .

- المرسوم التنفيذي رقم 01-08, صلاحيات وزير تهيئة الاقليم و البيئة , ع 04 المؤرخة في 14 جانفي 2001 .

- المرسوم التنفيذي رقم 01-01 المؤرخ في 07 يناير 2001 و المتضمن إحداث المفتشية العامة في وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و تنظيمها و سيرها , ج , ر , العدد 04 , 2001 .

- المرسوم 01-90 يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم و البيئة .

ثانيا : المراجع

1 - المؤلفات :

- أشرف هلال الجرائم البيئية بين النظرية والتطبيق، ط1، دن القاهرة، 2005

- إبراهيم بظاظو , السياحة البيئية و أسس استدامتها , مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع , عمان الأردن , 2010 .

- خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية (دراسة مقارنة) ، د.ط، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.

- سعيد بوعلي شرح قانون العقوبات الجزائري - القسم العام، د.ط، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2017.

- عبد الرحمان خلفي الاجراءات الجزائية في التشريع الجزائري و المقارن، ط2. دار بلقيس، الجزائر، 2017

- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات، ج 1، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002.

- عز الدين وداعي، المبسط في القانون الجنائي العام، ط1، دار بلفيس للنشر والتوزيع، 2019.

- محمد إبراهيم , المحميات الطبيعية في مصر , و مطابع دار أخبار اليوم .

2- الأطروحات و المذكرات

1- بشير محمد امين الحماية الجنائية للبيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم قانونية فرع قانون الصحة، جامعة جيلالي الياس، 2015-2016
2- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون، تخصص قانون اعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 – 2013.
3- باديس الشريف الحماية الجنائية للبيئة في القانون الوطني والمواثيق الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون دولي جنائي دولي جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي2019-2018
4- عبد اللاوي جواد الحماية الجنائية للهواء من التلوث دراسة مقارنة ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة ابو بكر بلقايد بتلمسان 2014
5- فيصل بوخالفة، الجريمة البيئية وسبل مكافحتها في التشريع الجزائري، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، 2017-2016.
6- وناس يحي الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2007.
7- عادل ماهر الالفي، الحماية الجنائية للبيئة، اطروحة دكتوراه، جامعة المنصور مصر ، 2009.

ب- رسائل الماجستير

- لحمر نجوى الحماية الجنائية للبيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الاخوة منتوري – قسنطينة 2011- 2012.
- صبرينة تونسي، الجرائم البيئية في ضوء القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1،2014
- طاوسي فاطنة، الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي و الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014- 2015.

مقالات و مجلات

- محمد امين زبانّ،(المواجهة القانونية للجريمة البيئية في التشريع الجزائري)، مقال منشور، بمجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، مج 1، ع 2،2017.

- منصور محاجي، المدلول العلمي و المفهوم القانوني للتلوث البيئي)، مقال منشور بمجلة الفكر، مج5، ع5، 2017

- منير لكحل، ماهية الصلح الجنائي و تمييزه عن الصلح الاداري و المدني، مقال منشور بمجلة الحقوق و العلوم السياسية، مج4، ع2، 2017

- نفيس احمد عبد الحق مرسلي ، (الجريمة البيئية بين عمومية الجزاء و خصوصية المخاطر) ، مقال منشور بمجلة افاق العلمية، مج 11 ، ع 2، 2019.

4 - المداخلات

راضية مشري، (المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي عن الجرائم البيئية)، مداخلة ملقات في الملتقى الدولي حول النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري، جامعة 8 ماي 1945 ، يومي 9-10 ديسمبر 2013

- فريد روابح، محاضرات في القانون الجنائي العام، مطبوعة الدروس لطلبة السنة الثانية ليسانس، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2018/2019.

5- المواقع الالكترونية

- اتفاقية التنوع البيئي متاحة على الموقع : www.un.org ، تاريخ زيارة الموقع 1 مارس 2021 على الساعة 20:45